السوري لكل السوريين

/http://alsori.net

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

هوامش

زيزوف علي... دموع الجبال السورية تروي قصة صمودٍ في وجه اللهب

اللاذقية/ يوسف علي

عيناها العسليتان تتوهجان بصمت، وحاجباها المنحنيان بعكسان سنوات من الصبر والثبات، فيما خطوط وجهها المجعدة تحكي رواية حياة مليئة بالمقاومة والتحدي، السورية زيزوف علي، الثمانينية التي ولدت ونشأت في قلب جبال اللاذقية، تقف شامخة في مواجهة الحرائق التي التهمت كل شيء حولها، من غاباتها الواسعة إلى ذكرياتها القديمة، وكأنها جزء من هذه الأرض التي عشقتها منذ الطفولة، دموعها تتساقط بهدوء لتروي قصة صمودٍ لا تحتاج إلى كلمات، تحكي عن حبها لأرضها وعن فقدانها لما كان يمثل بالنسبة لها حياة وذاكرة.

حين اقتربنا من منزلها في قرية عين الورد بسهل الغاب بريف حماة، كان الدخان يخنق المكان، ورائحة الاحتراق تعبث بالحواس، بينما ألسنة اللهب تتراقص بين الأشجار وكأنها تحاول ابتلاع كل شيء في طريقها، ومع ذلك رفضت زيزوف مغادرة منزلها، قالت بصوت خافت لكنه حازم: «هذه الأرض جزء مني، وحياتي هنا كانت مليئة بالذكريات، لا أستطيع أن أتركها حتى لو كان اللهب على أعتاب بابي».

الثمانينية المقاومة لم تخف من وصول النيران إلى حدود منزلها، بينما كان أحد الأشخاص يحاورها، كان اللهب يلتهم الغطاء الأخضر الذي أحاط بمنزلها لعقود، لتقف هي بثبات، كجبلٍ صغير، أمام مأساة الطبيعة الغاضبة، نظراتها تتنقل بين الدخان واللهب، كأنها تودع كل شجرة وكل زاوية من الماضي الذي شكل حياتها، متمسكة بحب الأرض وبالمكان الذي احتضنها سنوات طويلة.

المنطقة المحيطة بقرية عين الورد، المعروفة بتضاريسها الجبلية العالية، أصبحت مشهداً مأساوياً، الرياح الشرقية الجافة تزيد من سرعة انتشار الحريق، فيما نقص المياه ووعورة الطرق يعقدان مهمة فرق الإطفاء المتجمة من محافظات أخرى.

إلا أن جهود المجتمع المحلي لم تتوقف، ففرق الدفاع المدني السوري، بدعم من الأهالي، تحاول بكل ما أوتيت من قوة وقف تمدد النيران ومنعها من الوصول إلى المزيد من القرى والمنازل، وسط صعوبة كبيرة في التنسيق والتحرك نتيجة الظروف الطارئة.

زيزوف علي ليست مجرد امرأة عادية؛ هي رمز لصمود الإنسان السوري أمام المحن والكوارث الطبيعية، ومثال على التعلق بالذاكرة والأرض والتاريخ الشخصي. كل شجرة تحترق، وكل فناء يغطيه الرماد، يمثل فقداناً لحياة كاملة، ولحكايات مترسخة في أعماق الجبال.

وعلى الرغم من كل هذا، تبقى زيزوف واقفة، لا تفرّ من اللهب ولا من الموت المحتمل، مؤمنة بقضاء الله وقدره، متمسكة بماضيها، ورافضة أن ينسى التاريخ ما تحمله هذه الأرض من ذكريات وحياة.

في حديث طويل معها، تحدثت زيزوف عن الأشجار التي تربت بين أحضانها منذ طفولتها، وعن أصوات الطيور التي كانت تملأ المكان صباحاً ومساءً، وعن الهواء النقي الذي كان يدخل من نوافذ منزلها الصغير، وعن الربيع الذي يغطي الأرض باللون الأخضر، وعن الخريف الذي يلون الأوراق بألوانه الذهبية. كل هذا اختفى اليوم تحت ألسنة اللهب، لكن روحها لم تنكسر. قالت: «ربما تتحول الأشجار إلى رماد، لكن ذكرياتنا لا يمكن أن تحترق».

ولا يقتصر تأثير الحريق على الطبيعة فقط، بل يمتد ليطال المجتمع المحلي الذي يعتمد على الزراعة والغابات في معيشته اليومية مزارعون فقدوا محاصيلهم، وأطفال فقدوا أماكن لعبهم، وكبار السن خافوا على حياتهم، فيما استمرت زيزوف علي في تأكيد موقفها الثابت، كل ما تفعله الآن هو مراقبة النار من نافذة منزلها، وتوجيه الأهالي والمتطوعين بكلمات قليلة لكنها محملة بالحكمة والخبرة: «حافظوا على حياتكم أولاً، الأرض ستبقى، لكن أنتم أغلى ما في الوجود».

ووسط هذه المأساة، أظهرت وسائل التواصل الاجتماعي تضامناً واسعاً معها عبر صورها وفيديوهاتها وهي تقف وسط الدخان واللهب انتشرت بسرعة، وتداولها المستخدمون تعبيراً عن الإعجاب بشجاعتها وثباتها، ورمزاً لمقاومة السوريين الذين واجهوا الحروب والكوارث الطبيعية دون أن ينهزموا.

زيزوف علي تعلّم الأجيال درساً في الصمود بالنسبة لها، كل شجرة حرقت، وكل زاوية دُمرت، وكل ذكرى ضاعت، هي دعوة لإعادة البناء، للمحافظة على الأرض، وللتشبث بالحياة رغم كل الظروف. فهي لا ترى نفسها مجرد ضحية للحرائق، بل شاهدة على قوة الإنسان أمام الطبيعة، ورمزاً لما يمكن أن تحمله الإرادة الإنسانية من صمود في مواجهة المحن.

وفي النهاية، تبقى زيزوف علي صورة حية للشموخ السوري، امرأة صغيرة الحجم أمام النار الهائلة، لكنها كبيرة في قلبها وإرادتها. صمودها أمام اللهب يجعل من قصتها أكثر من مجرد حريق في الغابة؛ إنها حكاية عن المقاومة، عن الذكريات، عن الإنسان الذي يرفض الانكسار، وعن حب الأرض الذي لا يموت، مهما أكلت النيران من خضرتها وجمالها.

صوت الناس

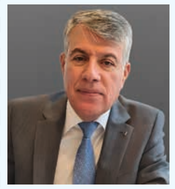

عبد الكريم البليخ

الدواجن .. وشمس لا ترحم

في عزّ الصيف، حين تثقل الشمس على الحقول وتختنق الأزقة بحرارة النهار، يكتشف مربّو الدواجن أن خصمهم الأكبر ليس السوق ولا العلف، بل الطبيعة نفسها. الحرارة، إذا بلغت ذروتها، تتحوّل من ضيف موسمي مألوف إلى قوة مدمّرة، تتسلّل إلى الحظائر وتحيلها أفراناً مكتظة، تسقط فيها الطيور قبل أن تبلغ دورة حياتها.

هذه ليست موجة حر عابرة، بل كارثة اقتصادية واجتماعية تتساقط خسائرها بمئات الملايين. مشهد الطيور النافقة لا يترك في عيون المربّين سوى غبار التعب، وهم يرون استثمار العمر يتبخّر في الهواء الساخن.

يسمّي رئيس لجنة مربي الدواجن، ما يحدث بـ «الإجهاد الحراري». مصطلح علمي يخفي وراءه جحيماً صامتاً. فالدواجن، بخلاف كثير من المخلوقات، لا تملك غدداً عرقية، وتعتمد على التنفس لهدر الحرارة. لكن اللهاث الذي يبدأ كوسيلة نجاة، ينتهي بتسريع الانهيار. يفقد الطير شهيته، ينكمش وزنه، تتراجع إنتاجية البيض واللحم، فيخسر المربّي الحياة والجدوى معاً.

ورغم أن تقنيات الإسكان المغلق أثبتت قدرتها على التحكم بالحرارة والرطوبة، ما زالت غالبية المزارع تُبنى بأسقف من التوتياء وجدران خفيفة، تمتص حر الشمس وتبثها داخل الحظيرة. العمارة هنا ليست مجرد شكل، بل قرار اقتصادي واجتماعي، يحكم على القطيع إما بالنجاة أو بالفناء، في زمن صار فيه مزاج الطقس أكثر تقلباً من أي وقت مضى.

لكن أثر الكارثة لا يتوقف عند بوابة المزرعة. قطاع الدواجن في الأرياف شريان حياة لعائلات بأكملها، يربط بين مزارع العلف، والنقل، والمسالخ، والأسواق. حين تتعطل حلقة، تتداعى الأخرى: الأسعار ترتفع، المعروض ينقص، وطبق البيض على المائدة يتحوّل من عادة يومية إلى رفاهية.

المحنة ليست اقتصادية فحسب، بل نفسية أيضاً. المربّي الذي ربّى الفرخ منذ لحظة خروجه من البيضة، يطعمه ويحميه، لا يراه سلعة صمّاء، بل كائناً له قيمة. موت القطيع هنا هو خيانة من الطبيعة، وصفعة عجز أمام سطوتها.

ويذكر أحد الخبراء بأن للدواجن وسائل بدائية لمواجهة الحر: التبخير عبر التنفس، الإشعاع، التوصيل عبر العرف والدالينتين، ورفع الأجنحة لزيادة حركة الهواء على الجلد. لكن كل هذه الآليات تنهار حين يكون الهواء نفسه حاراً والمكان مزدحماً والماء شحيحاً.

الحلول واضحة لكنها مُكلفة: تهوية جيدة، رش الماء لتبريد الحظائر، مظلات في المساحات المفتوحة، مياه شرب نظيفة وباردة، ومكملات كفيتامين C وكربونات الصوديوم لمساعدة الطيور على التحمّل. غير أن هذه الإجراءات، في زمن الخسائر، تظلّ بالنسبة لكثيرين رفاهية بعيدة المنال.

تاريخياً، كانت تربية الدواجن مرتبطة بإيقاع الطبيعة، والظلّ الطبيعي، والمساحات الواسعة. لكن ضغط الطلب على الإنتاج، وكثافة التربية، وانغلاق المزارع، جعل القطيع أكثر هشاشة أمام موجات الحر، وأدخل النقاش في معادلة أوسع: كيف نوازن بين الإنتاج المكثف وصحة الحيوان، بين الربح السريع والاستدامة؟

قد تبدو حكاية نفوق الدواجن في قيظ الصيف حادثاً عابراً وسط أزمات أكبر، لكنها تحمل رسالة أعمق: أن علاقتنا بالطبيعة ليست علاقة سيطرة مطلقة، وأن الاقتصاد، مهما تعقّد، يظل في النهاية رهناً لحرارة يوم، ونسمة هواء، وقطرة ماء.

يقف المربّي أمام الحظيرة الصامتة، يدرك أن الطيور لم ترحل وحدها، بل أخذت معها فصلاً من عمره وأمله. وتحت شمس لا ترحم، يتأكّد أن معركته القادمة ليست فقط لتعويض الخسارة، بل العثور على طريقة للتعايش مع عالم يتغيّر أسرع مما اعتاد.

أزمة الوقود غير المنظم في سوريا.. تداعيات صحية وبيئية تهدد المستقبل

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في شوارع دمشق ومدن سورية أخرى، أصبح مشهد الباعة المتجولين للوقود أمراً مألوفاً. براميل الصفيح المليئة بالبنزين والمازوت تتراص على الأرصفة، بينما تتصاعد أبخرة سامة تختلط بهواء المدن. هذه الظاهرة التي انتشرت كالنار في الهشيم تطرح أسئلة خطيرة عن مستقبل الصحة العامة والبيئة في سوريا.

تقول أم ياسر، وهي سيدة أربعينية من حي الميدان في دمشق: «اشتريت وقوداً من أحد الباعة الجائلين لأن سعره أقل بكثير من المحطات الرسمية. بعد أسبوع، تعطل محرك سيارتي واضطررت لدفع مبلغ كبير لإصلاحه». تضيف بحسرة: «الآن أعلم أن التوفير كان وهمياً، لكن ما الخيار أمامنا عندما لا نستطيع شراء الوقود الرسمي بأسعاره الباهظة؟»

في مستشفى المواساة التعليمي، يسجل الأطباء ارتفاعاً ملحوظاً في حالات الأمراض التنفسية. الدكتور نبيل، اختصاصي أمراض الصدر، يوضح: «خلال الأشهر الثلاثة الماضية، زادت حالات التهاب القصبات الحاد بين الأطفال بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالعام الماضي». ويضيف: «الكثير من المرضى يأتون من أحياء تنتشر فيها بيع الوقود العشوائي، حيث تلوث الهواء بغازات سامة مثل كبريتيد الهيدروجين».

الخبير البيئي الدكتور معن ديوب يحذر من تداعيات هذه الظاهرة: «الوقود المباع في الشوارع غالباً ما يكون منخفض الجودة، يحتوي على شوائب ومواد كيميائية ضارة. عند احتراقه، ينتج انبعاثات سامة تتجاوز الحدود المسموح بها عالمياً بأضعاف مضاعفة».

في حي القدم جنوب دمشق، يعمل أبو محمد في بيع الوقود منذ عامين. يقول: «أعرف أن هذا العمل غير قانوني، لكنه المصدر الوحيد لرزق عائلتي». يشرح كيف يحصل على الوقود: «أشتريه من تجار غير معروفين، وأبيعه بسعر أقل من المحطات الرسمية بنسبة ٣٠٪. الناس يحتاجون إليه، خاصة في فصل الشتاء لتشغيل المولدات الكهربائية والمدافئ».

لكن هذه الممارسات تحمل مخاطر جسيمة. المهندس الكيميائي وسام الحلبي يشرح: «الوقود المغشوش أو المخفف يمكن أن يتسبب في حرائق أو انفجارات، خاصة عند تخزينه في منازل أو محلات غير مجهزة لذلك». ويضيف: «بعض العينات التي فحصناها تحتوي على مواد كيميائية خطيرة مثل الرصاص والبنزين، التي تسبب أمراضاً سرطانية على المدى البعيد».

على الصعيد القانوني، تظهر ثغرات كبيرة. المحامي خالد الزين يوضح: «القوانين السورية لا تتعامل بشكل صارم مع بيع الوقود غير المرخص. العقوبات الموجودة غير رادعة، والتطبيق العملي ضعيف بسبب انتشار الظاهرة وعدم وجود بدائل كافية للمواطنين».

الاقتصادي الدكتور علي مراد يحلل الأبعاد المالية للأزمة: «الدولة تخسر ملايين الدولارات سنوياً بسبب تجارة الوقود الموازية. هذه الخسائر تشمل الضرائب والرسوم الجمركية، بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بالمركبات والمعدات التي تستخدم وقوداً رديئاً».

أما على المدى البعيد، فيرى الاقتصاديون أن حل الأزمة يكمن في إعادة تأهيل قطاع الطاقة السوري، واستثمار مصادر الطاقة المتجددة، وإصلاح نظام الدعم للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

بينما تنتظر هذه الحلول، يواصل السوريون معاناتهم اليومية. كما تقول أم ياسر: «نعلم أن هذا الوقود يقتلنا ببطء، لكن عندما تكون أمام خيارين بين الجوع اليوم أو المرض غداً، تختار البقاء على قيد الحياة اليوم». كلمات تعكس المأساة الإنسانية وراء أزمة تبدو تقنية في ظاهرها، لكنها في جوهرها قصة صراع يومي من أجل البقاء.

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة العدد ٢٨١ - الأربعاء ٢٠ آب ٢٠٢٥ م السعر: ١٠٠ل.س

التماس مثير للجدل.. أجانب الحرب يطالبون بالهوية السورية

قدّم مقاتلون أجانب وآخرون ممن انضموا إلى الحرب في سوريا التماساً رسمياً إلى الحكومة الانتقالية، يطالبون فيه بمنحهم الجنسية السورية، معتبرين أنهم "استحقوا ذلك بعد مساعدتهم المعارضة في الوصول إلى السلطة عقب الإطاحة بالرئيس السابق بشار الأسد"، وفق ما أفادت وكالة أنباء رويترز»٢

تركيا ومحاولات تعطيل الحوار السوري - السوري

لم يعد خافياً أن أنقرة باتت تخسر موقعها كلاعب مركزي في الملف السوري، فبعد أن جرى تهميش دورها في المحافل الدولية، تحاول جاهدة استعادة أوراقها عبر أساليب جديدة، أبرزها السعي إلى عرقلة أي تقارب سوري - سوري، قد يفتح الباب أمام حل سياسي شامل.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك، محاولتها إفشال الحوار بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية الانتقالية، من خلال ممارسة ضغوط دبلوماسية مكثفة، والتأثير على أطراف محلية لخلق هوة بين الجانبين.

ولم يعد التدخل التركي يتوقف عند العمليات العسكرية أو التهديدات الحدودية فقط، بل تمدد إلى محاولات مدروسة لإضعاف النسيج الاجتماعي السوري، وزرع الشكوك بين مكوناته.

ومع استبعاد أنقرة من اجتماع باريس الأخير، بدت خطواتها أكثر انفعالية، بدءاً من زيارة وزير خارجيتها إلى دمشق في توقيت حساس، ووصولاً إلى محاولات منع حكومة دمشق الانتقالية من المشاركة في أي مسار سياسي دولي.

هذه السياسات لا تهدد الاستقرار في شمال وشرق سوريا فقط، بل تمس مستقبل العملية السياسية برمّتها، لأنها تقوم على منطق التعطيل والإقصاء بدلاً من الحوار والشراكة.

ولا شك في أن صمود المكونات المحلية، وإصرارها على حماية نموذجها الديمقراطي، يشكلان ركيزة أساسية لمواجهة هذه الضغوط، خاصة إذا ترافق ذلك مع دور دولي أكثر فاعلية يضع حداً للتدخلات الخارجية ويمنح السوريين فرصة لإيجاد حلول تنبع من إرادتهم الوطنية.

إن مستقبل سوريا لا يبنى على حساب مصالحها، ولا عبر وصايات إقليمية، بل من خلال تفاهمات داخلية صادقة تضمن مشاركة جميع القوى الفاعلة.

وكلما تعمق الحوار السوري - السوري، كلما ضاقت دائرة التدخلات الخارجية، وتراجع أثر السياسات التي تراهن على إفشال أي بارقة أمل نحو الاستقرار.

هيئة التحرير

سياسي سوري: التدخلات التركية تهدد السلم الأهلي وتجربة شمال وشرق سوريا الديمقراطية

أكد ابراهيم العثمان أن التدخلات التركية تشكل خطراً مباشراً على السلم الأهلي، وعلى التجربة الديمقراطية التي بنيت على أساس التعددية والمشاركة الشعبية في شمال وشرق سوريا، ومع استمرار أنقرة في سياساتها العدائية، يبقى الرهان على وحدة المكونات المحلية، ودعم المجتمع الدولي، ودور الإعلام في كشف الحقائق، كعوامل رئيسية لمواجهة هذه التحديات »٣

خطف النساء في الساحل السوري... جريمة صامتة تهدد أمن المجتمع

في خضمّ التحولات السياسية التي تشهدها سوريا الجديدة، وبينما تتطلع البلاد إلى الخروج من ركام الحرب نحو مرحلة انتقالية أكثر استقراراً، يطلّ ملف مظلم يهدد ليس فقط الأمن الفردي للنساء، بل أيضاً البنية الاجتماعية بأسرها. ملف خطف النساء في الساحل السوري لم يعد مجرد خبر عابر أو حادثة فردية، بل تحوّل إلى ظاهرة ممنهجة وفق ما كشفته وكالة رويترز في تقريرها الأخير، حيث تتكرر حالات الاختفاء القسري والخطف مقابل الفدية، وسط صمت رسمي وغياب إجراءات جادة »٤

قمة ألاسكا.. خطوة باتجاه السلام في أوكرانيا أم مكاسب متبادلة بين الرئيسين

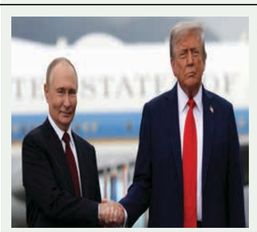

في أول لقاء مباشر بين الرئيسين الأميركي والروسي منذ ست سنوات، التقى ترامب وبوتين في قمة ألاسكا التي اعتبرت حداً مفصلياً في سياق الحرب الروسية الأوكرانية التي دخلت النصف الثاني من عامها الرابع »٥

أزمة الرواتب في الساحل السوري تكشف انهيار السياسات الاقتصادية وتفاقم المعاناة الشعبية

يعكس الوضع الاقتصادي والإنساني في مختلف مناطق الساحل السوري صورة قاتمة للفقر المدقع وانهيار القدرة المعيشية للسكان. بعد عقود من الدمار الاقتصادي الممنهج وسياسات نظام سابق تركزت على تدمير البنية التحتية، يعيش جزء كبير من السكان اليوم في فقر مدقع، فيما وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى مستويات قياسية تجاوزت ٩٠٪.»٦

التماس مثير للجدل.. أجانب الحرب يطالبون بالهوية السورية

قدّم مقاتلون أجانب وآخرون ممن انضموا إلى الحرب في سوريا التماساً رسمياً إلى الحكومة الانتقالية، يطالبون فيه بمنحهم الجنسية السورية، معتبرين أنهم "استحقوا ذلك بعد مساعدتهم المعارضة في الوصول إلى السلطة عقب الإطاحة بالرئيس السابق بشار الأسد"، وفق ما أفادت وكالة أنباء رويترز.

وقالت رويترز، إن مصير هؤلاء المقاتلين الأجانب ظلّ مثار جدل منذ سيطرة "هيئة تحرير الشام" على الحكم، إذ ترفض أغلب الدول إعادة هؤلاء المقاتلين إلى بلدانهم بسبب تصنيفهم كمتطرفين، كما يشعر بعض السوريين بالقلق من وجودهم في البلاد.

وأشارت الوكالة إلى أن كثيراً من هؤلاء المقاتلين وعائلاتهم، إضافة إلى عاملين في الإغاثة وصحفيين التحقوا بالمعارضة، يفتقرون إلى وثائق صالحة، وبعضهم جُرّد من جنسيته الأصلية ويخشى السجن لفترات طويلة أو الإعدام إذا عاد إلى بلاده.

وتابعت رويترز أن منح هؤلاء الجنسية السورية قد يثير ردود فعل متباينة، بين غضب محتمل من السوريين واهتمام دول أجنبية، فيما يسعى الحكم الجديد إلى استرضاء هذه الأطراف بغرض توحيد البلاد والمباشرة في إعادة الإعمار بعد الدمار الناجم عن الحرب والانقسامات الطائفية.

وأفادت الوكالة بأن الالتماس المقدم إلى وزارة الداخلية في الحكومة الانتقالية يطالب بمنح الأجانب الجنسية لتسهيل استقرارهم وتملّك الأراضي والسفر بحرية، مضيفة نص الالتماس: "تقاسمنا الخبز، وتقاسمنا الأحزان، وتقاسمنا الأمل في مستقبل حر وعادل لسوريا... لكن وضعنا، نحن المهاجرين، لا يزال غير مؤكد. نرجو من القيادة السورية، بحكمة وبصيرة وأخوّة، منحنا الجنسية السورية الكاملة وحق الحصول على جواز سفر سوري".

وقالت رويترز إن الالتماس قدّمه بلال عبد الكريم، كوميدي أمريكي سابق تحوّل إلى صحفي ميداني في سوريا منذ عام ٢٠١٢، واصفاً المبادرة بأنها تستهدف آلاف الأجانب من أكثر من ١٢ دولة، منها مصر والسعودية ولبنان وباكستان وإندونيسيا والمالديف، إضافة إلى جنسيات أوروبية وغربية تشمل البريطانيين والألمان والفرنسيين والأمريكيين والكنديين، وأشخاص من أصول شيشانية وإيغورية.

وأوضحت رويترز أن عدد الموقعين على الالتماس غير محدد بدقة، لكن ثلاثة أجانب – بريطاني وإيغوري وفرنسي – أكّدوا تأييدهم له.

وأشار متحدث باسم وزارة الداخلية السورية إلى أن القرار النهائي بشأن منح الجنسية من صلاحيات الرئاسة، فيما لم يصدر تعليق من المكتب الإعلامي للرئاسة.

وقالت رويترز إن رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع، أشار إلى إمكانية منح المقاتلين الأجانب وعائلاتهم الجنسية، إلا أن أي خطوات علنية لم تُتخذ حتى الآن.

وأبرزت الوكالة المخاوف الشعبية من ولاء هؤلاء المقاتلين لمشروع إسلامي عابر للحدود أكثر من ولائهم للوطن، وذكرت أن بعضهم شارك في أعمال عنف ضد الطائفتين العلوية والدرزية، فيما أشارت تحقيقات رويترز في آذار الماضي إلى مقتل أكثر من ألف علوي في الساحل السوري، نفذها مقاتلون إيغور وأوزبك وشيشان وبعض العرب، بينما نفذت الفصائل السورية المحلية الجزء الأكبر من الهجمات.

ورصدت رويترز أيضاً تحول حياة العديد من المقاتلين الأجانب من ساحات القتال إلى الحياة المدنية، حيث تزوجوا وأنجبوا أطفالاً، وقال مقاتل إيغوري للوكالة إن هدفه أصبح بناء مستقبل أفضل لطفله البالغ أربع سنوات بعيداً عن الحرب.

وأشار عامل إغاثة بريطاني يعيش في سوريا منذ ٢٠١٢، بحسب رويترز، إلى أن هؤلاء الأجانب ساهموا في خدمة المجتمع وليسوا قتلة، معتبراً أن منحهم الجنسية يمثل "نتيجة عادلة" لتضحياتهم.

وأضافت الوكالة أن بعض المقاتلين تم تعيينهم في مناصب عسكرية رفيعة بعد تولي هيئة تحرير الشام السلطة، بما في ذلك إدماج آلاف منهم في الجيش بموافقة أمريكية.

محافظة السويداء..حصار خانق ونكبات مستمرة

السويداء/ لطفي توفيق

بعد مرور أكثر من شهر على اجتياح مدينة السويداء من قبل قوات الحكومة الانتقالية، ما زالت آثار الدمار ماثلة في شوارعها، حيث تظهر اللقطات تضرراً واسعاً في المحال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات التعليمية والثقافية، كما تظهر دمار الرموز الدينية المختلفة في المحافظة.

وما زالت الأزمات الصحية والتعليمية والمعيشية تتفاقم مع استمرار الحصار عليها، وقطع طريق دمشق السويداء وهو شريانها الحيوي، والاقتصار على ممر إنساني عبر مدينة بصرى الشام بمحافظة درعا، الذي يتعرض باستمرار لعمليات اعتداء وخطف وقنص، لم تسلم منها حتى سيارات الهلال الأحمر السوري، والمساعدات الإنسانية الشحيحة التي تدخل إلى المحافظة أو تخرج منها، مما يفاقم نكباتها الصحية والإنسانية، رغم زعم الحكومة المؤقتة في دمشق أنها لا تحاصر المحافظة وتسمح لكل المساعدات الإنسانية بالدخول إليها.

نكبة تعليمية

شهدت السويداء كارثة تعليمية بكل المقاييس، حيث وجد عشرات آلاف الطلاب من مختلف المراحل التعليمية، أنفسهم خارج العملية التعليمية، وتوقفت امتحانات البكالوريا لأجل غير مسمى، بسبب اجتياح المحافظة وما تلاه من حصار شملت تبعاته مؤسسات التعليم العالي، وعلّقت فروع الجامعة بالسويداء كافة الامتحانات منذ بدء الاجتياح الذي أوقع أضراراً جسيمة بالمقرات الجامعية، حيث تعرضت كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية لأضرار كبيرة طالت بنيتها ومحتوياتها، بينما تضررت أجزاء واسعة من مبنى كلية الهندسة الزراعية الثانية في بلدة المزرعة، وتوقفت الحركة التعليمية فيها.

كما تضررت عشرات المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية المنتشرة في أكثر من ثلاثين قرية وبلدة في شمال وغرب السويداء، وتحولت معظم المدارس في المدن الرئيسية إلى مراكز إيواء، مما يطرح تساؤلات حول إمكانية افتتاح العام الدراسي في موعده المقرر الشهر المقبل.

نكبة صحية

شلّت أزمة الوقود في السويداء خدمات الإسعاف في المشفى الوطني، إذ لم تصل مخصصات البنزين للمشفى منذ منتصف تموز الماضي، مما أدى إلى توقف سيارات الإسعاف، باستثناء أربع سيارات فقط، اثنتان في السويداء، واحدة في صلخد، وأخرى في شهبا.

ووفق شهادات الكادر الطبي فإن السيارتين الوحيدتين تعملان بأقصى طاقتهما في هذه المدن. وساهم النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية بتفاقم الأزمة الصحية، وبدت الأوضاع قاسية ومربكة في المشفى الوطني الذي شهد جرائم حرب في الشهر الماضي واستهدافات متعمدة للمبنى، وللكوادر الطبية العاملة به، من قبل قوات الحكومة المؤقتة والمجموعات الرديفة والمنفلتة.

وذكر مصدر من مديرية الصحة بالمحافظة أن غياب وسائل النقل العام أوقف نظام المناوبات، وأجبر العاملين بالمشفى على العمل لفترات طويلة، وتوقف الدوام في مديرية الصحة لذات السبب.

وفيما يتعلق بالأدوية والمستلزمات الطبية قال المصدر «وصلت كمية منها تكفي لعشرة أيام فقط، في حين لا تزال معظم الأجهزة خارج الخدمة.

تدمير الرموز الدينية

تعرضت المقامات الدينية والكنائس لعمليات حرق وتخريب متعمد في بلدات وقرى المحافظة وفي الأحياء الغربية من المدينة، خلال اجتياح قوات الحكومة المؤقتة للمحافظة والهجمات التي شنتها مجموعات مسلحة رديفة لها بعد أيام.

وأبرزت مقاطع مصورة سجّل بعضها أفراد من القوات المهاجمة، عمليات حرق وتخريب طالت حوالي ثلاثين مقاماً دينياً لطائفة الموحدين الدروز، إضافة إلى أربع كنائس في قرى الصورة الكبيرة، ورضيمة اللواء وتعارة والدويرة.

وانتشر مقطع فيديو لكنيسة في ريف السويداء الغربي يظهر آثار إحراق الكنيسة من الداخل، كما انتشرت صور من داخلها عبر أحد رعاياها، تظهر عمليات التخريب والحرق المتعمّد.

وامتدت نيران الحقد الطائفي إلى جميع المقامات الدينية في قرى شمال وغرب المحافظة، ومنها مقام في قرية ذكير، وآخر في قرية الصورة الكبيرة أعيد ترميمه بعد إحراقه في هجوم أواخر نيسان الماضي، ليتعرض للحرق مرة ثانية من قبل الجهات نفسها.

الأمم المتحدة: أعمال العنف في الساحل السوري خلال آذار ترقى إلى جرائم حرب

أشارت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا، في تقرير صدر اليوم الخميس، إلى أن أعمال العنف التي شهدتها منطقة الساحل السوري في آذار الماضي كانت واسعة النطاق ومنهجية، واستهدفت الأقلية العلوية، ما أسفر عن مقتل أكثر من ١٧٠٠ شخص، بينهم ٩٠ امرأة موثقة أسماؤهن.

ولفت التقرير إلى أن الانتهاكات، التي ارتكبتها قوات الحكومة الانتقالية ومجموعات مسلحة موالية لها، شملت القتل والتعذيب والنهب وحرق المنازل، إضافة إلى اقتحام منازل وترك جثث في الشوارع أو دفنها في مقابر جماعية من دون توثيق، مع تداول مقاطع فيديو تظهر عمليات إعدام ميدانية بعد إذلال الضحايا.

وأوصت أن التحقيق استند إلى أكثر من ٢٠٠ مقابلة وزيارات لمقابر جماعية، مؤكداً أن العنف اتبع نمطاً منظماً في عدة مواقع، رغم عدم وجود أدلة على خطة حكومية مركزية لتنفيذه.

ودعت اللجنة السلطات إلى محاسبة جميع المتورطين، وفصل المشتبه بهم عن الخدمة فوراً، واتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المجتمعات المتضررة، مع نشر التقرير الكامل وتنفيذ توصياته، بما في ذلك إصلاح النظام القضائي لضمان محاكمات عادلة وفق معايير حقوق الإنسان.

واشنطن تستهدف الصلب والتكنولوجيا بالرسوم

في خطوة جديدة من شأنها أن تثير جدلًا واسعًا في الأوساط الاقتصادية والتجارية العالمية، أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يوم الجمعة أنه يعتزم فرض رسوم جمركية على واردات الصلب ورقائق أشباه الموصلات خلال الأسابيع المقبلة. وجاء هذا الإعلان أثناء حديثه للصحافيين على متن طائرة الرئاسة الأميركية، وهو في طريقه لحضور اجتماع مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ولاية ألاسكا.

وقال ترامب بلهجة حاسمة: «سأفرض رسومًا جمركية الأسبوع المقبل والأسبوع الذي يليه على الصلب وعلى الرقائق. سأبدأ بمعدل منخفض يمنح المستثمرين فرصة للدخول والبناء، لكنه سيرتفع كثيرًا بعد فترة زمنية محددة».

ويؤكد الرئيس الأميركي أن هذه الخطوة تهدف إلى تحفيز الشركات العالمية على نقل مصانعها إلى الأراضي الأميركية بدلًا من مواجهة رسوم باهظة، معربًا عن ثقته في أن الضغوط الجمركية ستدفعها إلى الاستثمار داخل الولايات المتحدة.

تصعيد متواصل في الحرب التجارية

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها ترامب أداة الرسوم الجمركية كسلاح اقتصادي. فمنذ توليه الرئاسة، أحدث تحولات جذرية في نظام التجارة العالمية، بفرض رسوم مرتفعة على صادرات معظم الدول إلى الولايات المتحدة، فضلًا عن قطاعات استراتيجية بعينها مثل صناعة السيارات.

وخلال الأسبوع الماضي، لوّح ترامب بفرض رسوم تصل إلى ١٠٠٪ على واردات أشباه الموصلات، لكنه أوضح أن الشركات التي تلتزم بتعزيز التصنيع محليًا ستُمنح إعفاءات، في رسالة واضحة لتشجيع الاستثمار الداخلي.

سياق سياسي واقتصادي حساس

تزامنت تصريحات ترامب مع إعلان شركة أبل الأميركية عن خطط لضخ استثمارات إضافية بقيمة ١٠٠ مليار دولار في السوق الأميركية، في خطوة تعكس استجابة محتملة لضغوط الإدارة الأميركية الرامية إلى توطين الصناعات الحساسة والاستراتيجية.

ويأتي هذا في وقت تشهد فيه الأسواق العالمية حالة من القلق والترقب، إذ يُخشى أن تؤدي هذه الرسوم إلى تصعيد جديد في التوترات التجارية الدولية، وفتح جبهات نزاع مع شركاء اقتصاديين رئيسيين، لا سيما في آسيا وأوروبا.

انعكاسات محتملة

يرى مراقبون أن هذه السياسات قد تؤدي على المدى القصير إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وزيادة أسعار المنتجات المرتبطة بالصلب وأشباه الموصلات داخل الولايات المتحدة. غير أن ترامب يراهن على أن الفوائد طويلة المدى المتمثلة في خلق وظائف جديدة، وتعزيز القاعدة الصناعية الأميركية، وتقليل الاعتماد على الخارج، ستفوق الأعباء المرحلية.

ويبدو أن الرئيس الأميركي يواصل المضي قدمًا في نهج «أميركا أولًا» الاقتصادي، ساعيًا لإعادة تشكيل قواعد التجارة الدولية بما يخدم المصالح الصناعية والاقتصادية للولايات المتحدة، حتى وإن أدى ذلك إلى إرباك الأسواق العالمية وإثارة خلافات مع الحلفاء.

الصدفية: مرض مناعي مزمن يستحق الوعي والدعم لا الوصمة

يُخصّص شهر أغسطس/آب من كل عام للتوعية بمرض الصدفية (Psoriasis)، وهو أحد الأمراض الجلدية المزمنة ذات الطبيعة المناعية الذاتية، التي تؤثر على ملايين الأشخاص حول العالم. ولا يقتصر أثره على الجلد فحسب، بل يمتد إلى الصحة النفسية وجودة الحياة، ما يجعل التوعية به خطوة أساسية لتقليل الوصمة الاجتماعية وتعزيز الدعم للمصابين.

تهدف التوعية خلال هذا الشهر إلى دعم المصابين بالصدفية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وتصحيح المفاهيم الخاطئة، وتقديم فهم أعمق للجمهور بهذا المرض المزمن.

مرض جلدي التهابي

* ما هي الصدفية؟ الصدفية هي مرض جلدي التهابي مزمن ينتمي إلى مجموعة أمراض المناعة الذاتية، حيث يختل عمل الجهاز المناعي فيرسل إشارات غير طبيعية تحفّز خلايا الجلد على الانقسام (التكاثر) بمعدل أسرع من الطبيعي، مما يؤدي إلى تراكم هذه الخلايا على سطح الجلد مكوّنة طبقات سميكة ومتقشرة مصحوبة باحمرار والتهاب.

تُعتبر الصدفية اللويحية (Plaque Psoriasis) أكثر الأنواع شيوعاً، حيث تظهر على شكل لويحات أو بقع بارزة حمراء اللون مغطاة بقشور بيضاء أو فضية. وقد تصيب مناطق مختلفة من الجسم، مثل فروة الرأس، والمرفقين، والركبتين، وأسفل الظهر.

* أنواع الصدفية: إلى جانب الصدفية اللويحية، هناك أنواع أخرى أقل شيوعاً تشمل:

- الصدفية النقطية (Guttate Psoriasis): تظهر كبقع صغيرة متفرقة، غالباً بعد التهابات الحلق البكتيرية.

- الصدفية البثرية (Pustular Psoriasis): تتسم بظهور بثور مليئة بالقيح فوق الجلد الملتهب.

- الصدفية العكسية (Inverse Psoriasis): تظهر في طيات الجلد مثل تحت الإبطين أو بين الفخذين، وتكون أقل تقشراً وأكثر احمراراً.

- الصدفية المحمرة للجلد (Erythrodermic Psoriasis): شكل نادر وخطير يغطي مساحات واسعة من الجلد مع التهاب شديد وقد يهدد الحياة.

ومن الجدير بالذكر أن نؤكد على أن الصدفية ليست مرضاً معدياً، أي لا يمكن انتقالها من شخص لآخر عبر اللمس أو التلامس المباشر، لكنها قد تتأثر بعوامل وراثية وبيئية ومحفزات مثل التوتر، والعدوى، أو بعض الأدوية. ويساعد فَهْمُ طبيعة المرض وأنواعه في التشخيص المبكر واختيار خطة العلاج المناسبة.

حقائق وإحصائيات

* على الصعيد العالمي: وفقاً للمؤسسة الوطنية للصدفية (The National Psoriasis Foundation)، فإن مرض الصدفية يؤثر على ما يُقدّر بـ١٢٥ مليون شخص حول العالم، أي ما يعادل ٢-٣ في المائة من السكان عالمياً. وفي بعض الدول الشمالية مثل النرويج، تصل معدلات الانتشار ما بين ٨-١١ في المائة من السكان (PMC).

* على الصعيد الإقليمي. خاصة منطقة الشرق الأوسط، لم تُجرَ دراسات واسعة النطاق، ولكن تظهر الفروقات بوضوح بين الدول والمناطق، حيث تتراوح معدلات الانتشار حسب الأساليب البحثية بين ٠,٥ في المائة إلى أكثر من ٥ في المائة في بعض الدراسات (BMJ).

* على الصعيد المحلي (السعودية): وفقاً لسجل الصدفية الوطني (PSORSA)، فإن نسبة انتشار الصدفية في السعودية تبلغ نحو ٥,٣٣ في المائة من السكان.

وهناك تقديرات أخرى، من دار النشر الأكاديمية الطبية (Lippincott Journals)، والتي توصف بأنها أكثر اعتدالاً، تشير إلى أن انتشار الصدفية يتراوح بين ٢-٣ في المائة.

طرق العلاج والتحكم

حتى الآن لا يوجد علاج شافٍ نهائي لمرض الصدفية، لكن التطور الطبي أتاح العديد من الخيارات التي تساعد على السيطرة على الأعراض، إطالة فترات الهدوء، وتقليل شدة النوبات. ويعتمد اختيار العلاج على نوع الصدفية، شدة الأعراض، ومساحة الجلد المصابة، وغالباً ما يتطلب الأمر مزيجاً من العلاجات.

* العلاجات الموضعية (Topical Treatments): تُعتبر الخيار الأول للحالات الخفيفة والمتوسطة، وتهدف إلى تقليل الالتهاب وإبطاء نمو الخلايا الجلدية. من أبرزها:

- الكورتيكوستيرويدات الموضعية: مثل كريمات أو مراهم الهيدروكورتيزون والبتياميثازون، لتقليل الالتهاب والحكة.

- نظائر فيتامين د (D): مثل كالسيبوتريول (Calcipotriol)، تساعد على إبطاء نمو خلايا الجلد.

- المستحضرات المرطبة والزيوت الطبية: للحفاظ على ترطيب الجلد وتقليل القشور. ثم حمض الساليسيليك (Salicylic Acid): لإزالة القشور وتحسين امتصاص العلاجات الأخرى.

* العلاج الضوئي (Phototherapy): يُستخدم في الحالات المتوسطة والشديدة أو عند فشل العلاجات الموضعية. يعتمد على تعريض الجلد لجرعات محددة من الأشعة فوق البنفسجية بـ(UVB) أو الأشعة UVA مع دواء السورالين (PUVA). وهو يساعد على إبطاء انقسام خلايا الجلد وتقليل الالتهاب. ويتم تحت إشراف طبي صارم لتجنب الحروق أو زيادة خطر سرطان الجلد مع الإفراط.

* العلاجات الجهازية (Systemic Treatments): تُستخدم في الحالات الشديدة أو المنتشرة، أو في حالة الصدفية المصاحبة لالتهاب المفاصل الصدفي. وتشمل:

التوعية بالمرض

وأخيراً، فإن الهدف من شهر التوعية بالصدفية هو إيصال رسالة أساسية وواضحة: الصدفية ليست مرضاً معدياً، والمصاب بها يستحق الدعم والاحترام لا العزلة أو التمييز. هذا الشهر ليس فقط مناسبة لزيادة المعرفة الطبية، بل هو فرصة لتعزيز التضامن الإنساني مع ملايين الأشخاص الذين يتعايشون مع هذا المرض يومياً.

التوعية تعني:

- تصحيح المفاهيم الخاطئة: فالكثيرون يظنون أن الصدفية مرض جلدي معدٍ، بينما الحقيقة أنها حالة مناعية مزمنة لا تنتقل من شخص لآخر.

- كسر حاجز الصمت: من خلال فتح المجال للمصابين لمشاركة قصصهم وتجاربهم مع العلاج والحياة اليومية، مما يقلل الشعور بالعزلة.

- تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي: إدراك أن الكلمة الطيبة، ونظرة التفهم، يمكن أن تكون جزءاً من رحلة التعافي بقدر أهمية العلاج الطبي.

- تشجيع الأبحاث الطبية: دعم الدراسات العلمية التي تهدف إلى فهم أعمق للمرض وإيجاد طرق علاجية أكثر فعالية.

هذا الشهر هو دعوة للجميع، أفراداً ومؤسسات، لأن يكونوا سفراء للتغيير بهدف نشر المعلومات الصحيحة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وتنظيم فعاليات ومحاضرات توعوية في المدارس، أماكن العمل، والمراكز الصحية ودعم المبادرات الخيرية والجمعيات التي تقدم الرعاية لمرضى الصدفية.

اعتباراً من هذا الشهر، دعونا نتذكر أن التعاطف هو الدواء الذي لا يُصرف بوصفة، لكن أثره قد يفوق كل علاج، وأن الوعي هو الخطوة الأولى نحو بناء مجتمع أكثر تفهماً، وتقبّلاً، ودعماً لكل من يعيش مع الصدفية.

رضوان عجم.. نجم الكرامة وأحد أبرز هدافي الكرة السورية في الثمانينات

يُعدّ اللاعب رضوان عجم من أبرز نجوم نادي الكرامة السوري خلال ثمانينات القرن الماضي، حيث لا تزال الذاكرة الكروية السورية تحتفظ بأهدافه الجميلة التي هزّت شباك الخصوم في مباريات الدوري العام ومسابقة كأس الجمهورية.

وقد اشتهر عجم بتسديداته القوية والمحكمة على المرمى، وبأهدافه الحاسمة التي كثيراً ما جاءت في الأوقات الصعبة، إضافة إلى أخلاقه الحميدة التي جعلت منه محبوباً من جماهير الكرامة على اختلاف أجيالها.

ولد رضوان عجم في مدينة حمص عام ١٩٦٥، وكانت انطلاقته الكروية كسائر أبناء جيله من خلال فرق الأحياء الشعبية، ففي عام ١٩٧٤ انضم إلى نادي «الميدان» في حيه وهناك صقل موهبته تحت إشراف المدرب عبد الحفيظ عرب الذي كان لاعباً متميزاً وأثر بشكل كبير في حبه لكرة القدم ومتابعة مشواره، بدأ عجم مسيرته في مركز المهاجم، ثم تحول لاحقاً إلى مركز الجناح الأيسر.

ومع فريق أشبال نادي الكرامة، توج رضوان بطلاً للدوري السوري عام ١٩٧٨، رغم الظروف المعيشية الصعبة التي أجبرت بعض اللاعبين على ترك الكرة، بينما واصل هو مسيرته الكروية بالتوازي مع عمله في محل للملابس الرياضية لتأمين لقمة عيشه.

وفي عام ١٩٧٩ رُفع مباشرة من فئة الأشبال إلى فئة الشباب بعد توقف دوري الناشئين في ذلك الوقت، ليشارك لأول مرة مع شباب الكرامة عام ١٩٨١ تحت إشراف المدرب عمر عمر، حيث نجح في تسجيل عدد كبير من الأهداف وفرض نجوميته بشكل واضح، لكن الفريق لم يحقق البطولة واكتفى بالمركز الثاني خلف الاتحاد الحلبي بفارق نقطة واحدة، رغم الفوز التاريخي لشباب الكرامة على الاتحاد في عقر داره بهدف نظيف في مباراة وُصفت بأنها من أجمل المباريات.

الانتقال إلى فريق الرجال كان نقطة التحول الأهم في مسيرة رضوان عجم، حيث لعب إلى جانب نخبة من نجوم النادي الكبار مثل عبد النافع حمووية وعبد الهادي هواش ونبيل السباعي وآخرين، وشهدت تلك الفترة إنجازات بارزة، كان أبرزها الفوز بأول بطولة دوري في تاريخ نادي الكرامة عام ١٩٨٣ بعد الانتصار على نادي حطين بنتيجة (٢-١). كما ساهم عجم في تحقيق لقب كأس الجمهورية عام ١٩٩٦، وهو آخر كأس حمله النادي حتى اليوم، حيث سجل هدفين من أصل ثلاثة في المباراة النهائية أمام جبلة. وفي العام نفسه توج مع الكرامة بلقب الدوري السوري أيضاً.

وكان لعجم بصمة واضحة على الصعيد العربي، إذ شارك مع الكرامة في بطولة الأندية العربية التي جرت في حمص عام ١٩٨٥ تحت إشراف المدرب جميل جرو، حيث أظهر مستوى فنياً مميزاً عزز من مكانته بين أبرز اللاعبين السوريين.

أما على صعيد الاحتراف الخارجي، فقد خاض تجربة مهمة في سلطنة عمان مع النادي الأهلي العماني، حيث سجل ١٨ هدفاً في الدوري المحلي، قبل أن ينتقل عام ١٩٩٩ إلى النادي الأولمبي في لبنان ليسجل له ١٤ هدفاً في موسمه الأول هناك.

على صعيد المنتخب الوطني السوري، كانت أول دعوة رسمية لرضوان عجم عام ١٩٨٧ للمشاركة في دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط العاشرة في اللاذقية، والتي حققت فيها سوريا المركز الأول بعد الفوز على فرنسا (٢-١).

كما شارك في بطولة كأس العرب عام ١٩٨٨، وفي بطولة كأس العالم للشباب عام ١٩٨٩ تحت إشراف المدرب الروسي إبراهيموف، حيث كانت المباراة ضد إنكلترا التي انتهت بالتعادل (٣-٣) من أبرز المحطات في مسيرته الدولية.

كما لعب رضوان عجم مع منتخب الرجال في تصفيات كأس العالم ١٩٩٠، وشارك في بطولة كأس آسيا بقطر، إضافة إلى مشاركته في الدورة العربية لكرة القدم عام ١٩٩٤، والتي كانت آخر ظهور له مع المنتخب الوطني.

وبذلك، ترك اللاعب رضوان عجم بصمة واضحة في تاريخ نادي الكرامة والكرة السورية عموماً، ليس فقط بمهاراته وأهدافه المؤثرة، بل أيضاً بأخلاقه الرياضية العالية ومسيرته المليئة بالعطاء على المستويين المحلي والدولي.

كرة السلة السورية... أزمة ممتدة بين تبدّل المدارس وتراجع النتائج

تُعد كرة السلة من أكثر الألعاب شعبية في سوريا، فقد شكّلت لسنوات واجهة رياضية مشرقة عبر أندية عريقة ومنتخبات تركت بصمات إقليمية. لكن الواقع اليوم يبدو مغايراً، إذ تعيش اللعبة أزمة متفاقمة تتجلى في نتائج ضعيفة للمنتخبات الوطنية، وتخبّط إداري وفني في إدارة المسابقات، إلى جانب قرارات مثيرة للجدل أثارت استياء الأندية والجماهير. الأزمة لم تعد مجرد تعثر مؤقت، بل باتت أزمة هوية ورؤية.

في البطولة الآسيوية الأخيرة، خرج منتخب سوريا الأول من الدور الأول بطريقة وصفت بالمخيبة، بعدما تلقى خسائر متتالية أبرزها أمام منتخب غوام، وهو فريق لا يُصنّف ضمن القوى الكبرى في القارة. ظهر المنتخب هشّاً في الدفاع وضعيفاً في الهجوم، ما أثار تساؤلات حقيقية حول جدوى التحضير، وطبيعة الخيارات الفنية التي اتُّخذت قبل البطولة.

ولم يكن المنتخب الأول وحده من واجه الخيبة، فمنتخب تحت ١٦ عاماً غادر تصفيات غرب آسيا مبكراً، ما كشف خللاً في قاعدة المواهب والفئات العمرية، وهو ما يعني أن الأزمة تمتد من القمة إلى القاعدة.

مدارس تدريب متبدّلة بلا مشروع

توالى على المنتخب في السنوات الأخيرة عدد من المدربين من مدارس تدريب مختلفة، من الأوروبية إلى العربية، لكن التغيير لم يأت بجديد. فكل مدرب بدأ مشروعاً قصير الأمد انتهى مع رحيله، دون أن يُترك للمنتخب أسلوب لعب واضح أو رؤية مستمرة. هذا التقلّب جعل اللاعبين في حالة من الارتباك بين أساليب متناقضة، وأفقد المنتخب شخصية فنية مستقرة يمكن البناء عليها.

الأزمة لا تنحصر في المنتخبات، بل تمتد إلى الدوري المحلي الذي يُفترض أن يكون الرافعة الأساسية للّعبة. شهدت المواسم الأخيرة تأجيلات متكررة أربكت الأندية، وأضعفت الجاهزية البدنية والذهنية للاعبين. وزاد الطين بلة صدور قرارات مفاجئة مثل منع التعاقد مع لاعبين أجانب، وإلغاء نظام الهبوط.

رغم أن هذه القرارات جاءت بهدف تخفيف الأعباء المالية وضمان استمرارية الأندية، إلا أنها أثرت سلباً على مستوى المنافسة، وحجبت فرصة الاحتكاك مع لاعبين محترفين قادرين على رفع سقف الأداء. كما أضعفت حافزية الفرق التي باتت تلعب بلا ضغط الهبوط أو منافسة قوية على القمة.

تدار اللعبة حالياً عبر لجنة مؤقتة تسعى لتسيير الأمور اليومية وضبط البطولات، لكن غياب اتحاد مستقر ومنتخب بشكل قانوني جعل القرارات مرتبكة ومرحلية. هذا الواقع أضعف ثقة اللاعبين والأندية والجماهير، وترك الساحة دون استراتيجية طويلة المدى يمكن أن تنقذ اللعبة من أزمتها.

غياب الرؤية الوطنية: لا توجد خطة شاملة توحّد أسلوب اللعب من الفئات العمرية حتى المنتخب الأول.

ضعف التنافسية: قرارات منع الأجانب وإلغاء الهبوط قللت من جودة الدوري ووثيرة تطور اللاعبين.

قصور في بناء المواهب: غياب بطولات مدرسية منتظمة وعدم وجود برامج كشافين فعالة.

تذبذب الرزنامة: التأجيلات المتكررة أثرت على الاستقرار البدني والفني للاعبين.

إدارة انتقالية: غياب مؤسسة مستقرة لاتحاد اللعبة قلل من القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية.

الحلول المطروحة

هوية لعب وطنية: صياغة دليل فني ملزم يحدد أسلوب المنتخب، يُطبّق على جميع الفئات.

دوري أكثر تنافسية: السماح بعدد محدود من الأجانب، وإعادة العمل بنظام الهبوط والصعود.

قاعدة مواهب قوية: بطولات مدرسية وأكاديمية منتظمة، مع برنامج وطني للكشافين.

تأهيل حديث: إدخال التكنولوجيا في التدريب (تحليل بالفيديو، قياسات بدنية، إعداد نفسي).

إدارة مستقرة: انتخاب اتحاد شرعي يضع خطة تسويقية لجذب الرعاة وتأمين موارد مالية ثابتة.

الأزمة التي تمر بها كرة السلة السورية ليست وليدة اللحظة، بل نتاج سنوات من القرارات المتسرعة والتبديلات غير المدروسة. اللعبة بحاجة إلى مشروع وطني شامل يبدأ من المدارس وينتهي بالمنتخب الأول، يقوم على الاستقرار المؤسسي والتطوير التدريجي. عندها فقط يمكن أن تستعيد السلة السورية بريقها، وتعود إلى مكانتها بين كبار آسيا، بدلاً من أن تبقى أسيرة إخفاقات متكررة ووعود لم تتحقق.

قرعة أبطال آسيا للنخبة تضع الكبار العرب في مواجهات نارية مبكرة

شهدت العاصمة الماليزية كوالالمبور، يوم الجمعة، سحب قرعة مرحلة الدوري لبطولة دوري أبطال آسيا للنخبة لموسم ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦، البطولة الأهم والأقوى على مستوى الأندية في القارة الصفراء، والتي يشارك فيها ٢٤ فريقاً من كبار أندية آسيا، بتمثيل مباشر لـ ١٢ اتحاداً وطنياً.

نظام البطولة ومواعيد الأدوار

ستقام منافسات هذه المرحلة بنظام الدوري، حيث يخوض كل فريق ثماني مباريات، أربع منها على ملعبه وأربع أخرى خارجه، على أن يتأهل أصحاب المراتب الثمانية الأولى في كل منطقة (الشرق والغرب) إلى دور الـ١٦ المقرر بين ٢ و١١ مارس ٢٠٢٦.

ومن المنتظر أن تُستكمل الأدوار النهائية بنظام التجمع في المملكة العربية السعودية، حيث ستُقام مواجهات الدور ربع النهائي وحتى المباراة النهائية بين ١٧ و٢٥ أبريل ٢٠٢٦، في أجواء يتوقع أن تكون استثنائية من حيث الحضور الجماهيري والإثارة الفنية.

قرعة منطقة الغرب.. قمم مبكرة ومواجهات ثأرية

جاءت قرعة منطقة الغرب حافلة بالقوة والإثارة، إذ أوقعت عدداً من الأندية العربية الكبيرة في مواجهات مباشرة، ما ينذر بمباريات من العيار الثقيل.

الهلال السعودي سيستضيف على أرضه السد القطري والشرطة العراقي والدحيل القطري والوحدة الإماراتي، بينما يخرج لملاقاة شباب الأهلي الإماراتي ونساف الأوزبكي والشارقة الإماراتي والغرافة القطري.

اتحاد جدة، بطل نسخة ٢٠٠٥، سيخوض لقاءات صعبة على ملعبه أمام شباب الأهلي ونساف والشارقة والغرافة، في حين يخرج لمواجهة السد والشرطة والدحيل والوحدة.

الأهلي السعودي (حامل اللقب) سيبدأ رحلة الدفاع عن لقبه بمواجهات قوية، أبرزها على أرضه ضد شباب الأهلي ونساف والشارقة والغرافة، فيما ينتظره مشوار شاق خارج أرضه أمام السد والشرطة والدحيل والوحدة.

الوصل الإماراتي وقع في المجموعة الأولى إلى جانب الاستقلال الإيراني والمحرق البحريني والوحدات الأردني.

الأهلي القطري جاء في المجموعة الثانية مع أندية أندیجون الأوزبكي وأركاداغ التركماني والخالدية البحريني.

المجموعة الثالثة ضمت سيباهان الإيراني والحسين الأردني وموهون باغان الهندي وأهال التركماني.

المجموعة الرابعة شهدت مواجهة عربية قوية بين النصر السعودي والزوراء العراقي، إلى جانب الاستقلال الطاجيكي وجوا الهندي.

منطقة الشرق.. صراع لا يقل إثارة

على الجانب الآخر، أسفرت قرعة منطقة الشرق عن مواجهات قوية أيضاً، حيث جاء: بكين الصيني في المجموعة الخامسة إلى جانب ماكارثر الأسترالي وتاي بو من هونغ كونغ وكوينغ آن هانوي الفيتنامي.

المجموعة السادسة ضمت جامبا أوساكا الياباني مع نام دينه الفيتنامي وراتشابوري التايلاندي وإيسترن من هونغ كونغ.

أما السد القطري، فينتظره برنامج مزدحم، حيث يواجه في ملعبه الأهلي والاتحاد وشباب الأهلي والشارقة، بينما يخوض مواجهات صعبة خارج الديار ضد الهلال والوحدة والشرطة وتراكتور الإيراني.

الشرطة العراقي سيكون أمام تحدٍ تاريخي لإثبات حضوره القاري، إذ يواجه على ملعبه لقاء الهلال والغرافة وتراكتور وناساف.

مشاركة الفرق الأخرى في الغرب

سياسي سوري: التدخلات التركية تهدد السلم الأهلي وتجربة شمال وشرق سوريا الديمقراطية

حاوره/ مجد محمد

أكد ابراهيم العثمان أن التدخلات التركية تشكل خطراً مباشراً على السلم الأهلي، وعلى التجربة الديمقراطية التي بنيت على أساس التعددية والمشاركة الشعبية في شمال وشرق سوريا، ومع استمرار أنقرة في سياساتها العدائية، يبقى الرهان على وحدة المكونات المحلية، ودعم المجتمع الدولي، ودور الإعلام في كشف الحقائق، كعوامل رئيسية لمواجهة هذه التحديات

تتصاعد حدة التوتر في شمال وشرق سوريا مع استمرار التدخلات التركية التي أخذت أشكالاً متعددة، من العمليات العسكرية المباشرة، إلى دعم جماعات مسلحة، وصولاً إلى محاولات التأثير في المشهد السياسي عبر التحالف مع أطراف سورية أخرى، ومع استبعاد أنقرة من الملف السوري على المستوى الدولي، لجأت إلى أساليب جديدة لفرض أجندتها، أبرزها منع مشاركة الحكومة السورية الانتقالية في اجتماع باريس الأخير، الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا ترى أن هذه السياسات لا تهدد فقط الأمن المحلي، بل تمس إستقرار المنطقة برمتها، وتستهدف نموذج الحكم الديمقراطي القائم على التعددية والمشاركة المجتمعية.

وبهذا الخصوص عقدت صحيفتنا السوري حواراً مطولاً مع الأستاذ ابراهيم العثمان عضو حركة التجديد الديمقراطي، ودار الحوار التالي:

***كيف تنظرون إلى استمرار التدخلات التركية في الملف السوري بعد استبعادها من قبل القوى الدولية؟**

التدخلات التركية في الشأن السوري لم تتوقف منذ بداية الأزمة، بل شهدت في السنوات الأخيرة أشكالاً جديدة أكثر تعقيداً وخطورة، فبعد أن تم استبعاد أنقرة من الملف السوري على المستوى الدولي نتيجة سياساتها غير المتوازنة ومواقفها المتناقضة، لجأت إلى خطوات انتقامية، أبرزها تعطيل أي مسار سياسي أو دبلوماسي يمكن أن يفضي إلى حل شامل للأزمة السورية، وإن سعيها لمنع مشاركة الحكومة السورية الانتقالية في اجتماع باريس الأخير، والضغط الذي مارسته عبر زيارة وزير خارجيتها إلى دمشق، يوضح أن أنقرة لا تزال تتعامل مع الملف السوري من منظور مصلحي ضيق قائم على التوسع والنفوذ، وهذه السياسات في الحقيقة، لا تهدف إلا إلى فرض أجندة تركيا الخاصة، على حساب استقرار المنطقة وحقوق شعوبها، وفي مقدمتهم الشعب الكردي وشعوب شمال وشرق سوريا.

***ما هي دوافع تركيا لزيادة تهديداتها الأخيرة لقوات سوريا الديمقراطية؟**

التهديدات التركية المتكررة لقوات سوريا الديمقراطية ليست وليدة اللحظة، بل هي جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى إضعاف أي مشروع ديمقراطي أو إداري مستقل في شمال وشرق سوريا، قوات سوريا الديمقراطية أثبتت خلال السنوات الماضية قدرتها على حماية المنطقة ودحر الإرهاب، وفي مقدمة ذلك تنظيم «داعش»، وهذا ما جعلها تحظى بدعم واحترام دولي، لكن تركيا ترى في هذه التجربة الديمقراطية تهديداً مباشراً لمشروعها القائم على السيطرة والهيمنة، أنقرة لا تتحمل رؤية نموذج حكم يشارك فيه الكرد والعرب والسريان والأشوريون والتركمان بشكل متساوي، لأنها تخشى أن يلهم ذلك مكونات الشعب التركي نفسها للمطالبة بحقوق مماثلة، لذلك فهي تكثف خطابها العدائي وتحشد قواتها على الحدود، وتعمل على خلق بؤر توتر داخلية بالتعاون مع أطراف سورية أخرى، بهدف تقويض استقرار الإدارة الذاتية وإضعاف مشروعها.

***كيف تقيمون محاولات تركيا استغلال بعض العشائر العربية لزعزعة الاستقرار في المنطقة؟**

هذه السياسة التركية ليست جديدة، فقد اعتادت أنقرة على استغلال البنية العشائرية في بعض المناطق لإثارة النزاعات الداخلية وتأليب مكونات المجتمع ضد بعضها، وفي المرحلة الأخيرة، رصدنا جهوداً واضحة من جانب تركيا بالتنسيق مع بعض الأطراف في الحكومة السورية الانتقالية، لتأليب بعض العشائر في المناطق العربية على الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، الهدف من ذلك ليس فقط خلق حالة فوضى داخلية، وإنما أيضاً التمهيد لعمليات عسكرية جديدة تحت ذريعة حماية المكون العربي، وفي الواقع هذه الإستراتيجية تهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي في المنطقة، وإعادة فرض أنظمة حكم تابعة لأنقرة تتحكم بالموارد والقرار السياسي، والإدارة الذاتية تدرك هذه المخططات وتعمل على مواجهتها من خلال الحوار المباشر مع العشائر وفتح قنوات تواصل شفافة، مع تعزيز دور المجالس المحلية التي تمثل جميع المكونات.

***ما هي انعكاسات سياسات تركيا الحالية على مستقبل الاستقرار في شمال وشرق سوريا؟**

استمرار السياسات التركية العدائية سيؤدي بلا شك إلى إطالة أمد الأزمة السورية وزيادة معاناة المدنيين، أنقرة تتبع سياسة قائمة على زعزعة الاستقرار وخلق أزمات متتالية، ما يمنع أي عملية تنموية أو إعادة إعمار حقيقية، هذا الوضع يؤثر بشكل مباشر على حياة الملايين من سكان المنطقة، الذين يعيشون حالة من القلق الدائم جراء التهديدات التركية، وفي المقابل فإن الحفاظ على الاستقرار في شمال وشرق سوريا يتطلب دعم المشروع الديمقراطي للإدارة الذاتية، ورفض أي محاولات لإعادة إنتاج الاحتلال أو فرض أنظمة تبعية، والمجتمع الدولي مطالب اليوم بالتحرك للحد من هذه التدخلات، وإلزام تركيا باحترام القانون الدولي ووقف من الحل.

***كيف أثرت زيارة وزير الخارجية التركي الأخيرة إلى دمشق على هذا الموضوع؟**

زيارة وزير الخارجية التركي لدمشق جاءت في توقيت حساس، إذ سبقت اجتماع باريس بأيام قليلة، الهدف الأساسي منها كان إقناع النظام السوري بعدم التعامل مع الحكومة الانتقالية، وربما السعي إلى تفاهمات ثنائية تحفظ مصالح أنقرة، لكن هذه الزيارة أظهرت أيضاً حجم الارتباك التركي، فأنقرة تحاول اليوم طرق أبواب دمشق بعد سنوات من القطيعة، وهذا يعكس خوفها من فقدان أوراقها، النظام من جهته يتعامل ببراغماتية، لكنه يدرك أن تركيا لا تسعى إلى حل شامل بقدر ما تبحث عن صفقات مرحلية تخدم مصالحها.

***ما موقف المجتمع الدولي من هذه التحركات التركية؟**

الموقف الدولي متباين، لكن ما يمكن ملاحظته أن التعاطف مع الموقف التركي يتراجع بشكل ملحوظ، هناك إدراك متزايد أن تركيا تستخدم الملف السوري كورقة مساومة في قضايا أخرى مثل عضوية الناتو أو ملف اللاجئين، لهذا السبب كثير من الدول الأوروبية باتت تميل إلى تقليل الاعتماد على تركيا والبحث عن بدائل محلية سورية يمكن التعامل معها بشكل مباشر، وهذا ما يجعل تجربة الإدارة الذاتية تحظى باهتمام متزايد، لأنها تمثل نموذجاً مستقراً وقادراً على إدارة شؤون مناطقه بفعالية.

***هل يمكن القول إن تركيا فقدت دورها في الحل السياسي السوري؟**

يمكن القول إنها فقدت مكانتها كلاعب أساسي كما كانت في مسارات أستانا وسوتشي سابقاً، لكنها لم تخرج كلياً من المشهد، تركيا لا تزال موجودة بحكم احتلالها لمناطق واسعة شمال سوريا، لكن هذا الوجود أصبح عبئاً أكثر منه ورقة قوة، كلما أثبتت القوى المحلية، مثل الإدارة الذاتية، قدرتها على إدارة مناطقها بشكل ناجح، تراجع الدور التركي وفقد جزءاً من شرعيته، المستقبل لن يكون لأنقرة إلا إذا غيرت نهجها، وهو ما لا يبدو مرجحاً حالياً.

***ما تأثير هذه التطورات على مستقبل العملية السياسية في سوريا؟**

التدخلات التركية تضيف مزيداً من التعقيد، لكن في الوقت نفسه تكشف للعالم أن الحل لا يمكن أن يكون عبر إقصاء السوريين الحقيقيين، التجربة أظهرت أن أي عملية سياسية تستثني القوى المحلية الفاعلة محكوم عليها بالفشل، لذلك المستقبل يتجه نحو إشراك الإدارة الذاتية وغيرها من المكونات التي أثبتت وجودها على الأرض، هذه التطورات قد تكون بداية لتغيير موازين القوى السياسية، بحيث يصبح الحل أقرب إلى صيغة سورية – سورية حقيقية.

***كيف يمكن للحكومة السورية الانتقالية تجاوز هذه العراقيل؟**

إذا أرادت الحكومة الانتقالية أن تكون ذات مصداقية، فعليها أن تتحرر من أي وصاية خارجية، وخاصة التركية، تجاوز العراقيل يتطلب بناء شراكات حقيقية مع القوى المحلية الفاعلة، وفي مقدمتها الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وحدها التحالفات الداخلية القائمة على الديمقراطية والاعتراف بالتعددية السورية يمكن أن تمنح أي جسم سياسي الشرعية اللازمة للمشاركة في الحل، أما الاستمرار تحت المظلة التركية فلن يؤدي إلا إلى مزيد من التهميش وفقدان الثقة.

***ختاماً، برأيك ما هي الخطوات الضرورية اليوم لإرساء حل عادل ومستدام في سوريا؟**

الخطوة الأولى هي الاعتراف بضرورة مشاركة جميع القوى السورية الفاعلة في الحوار السياسي، دون إقصاء أو تهميش، الخطوة الثانية تتمثل في وضع حد للتدخلات الخارجية، وعلى رأسها التدخل التركي الذي يعرقل أي تقدم نحو الحل، أما الخطوة الثالثة فهي صياغة دستور جديد يضمن حقوق جميع المكونات، ويكرس مبدأ اللامركزية الديمقراطية كصيغة واقعية لإدارة بلد متنوع مثل سوريا، ومن المهم أيضاً أن يواكب ذلك دعم دولي حقيقي لإعادة الإعمار وتثبيت الاستقرار، لأن أي عملية سياسية بلا بعد اقتصادي وخدماتي ستكون ناقصة، الإدارة الذاتية ترى أن الطريق إلى الحل لا يمر عبر صفقات فوقية، بل عبر مشاركة السوريين أنفسهم، من القاعدة إلى القمة.

خطف النساء في الساحل السوري... جريمة صامتة تهدد أمن المجتمع

في خضمّ التحولات السياسية التي تشهدها سوريا الجديدة، وبينما تتطلع البلاد إلى الخروج من ركام الحرب نحو مرحلة انتقالية أكثر استقراراً، يطلّ ملف مظلم يهدد ليس فقط الأمن الفردي للنساء، بل أيضاً البنية الاجتماعية بأسرها. ملف خطف النساء في الساحل السوري لم يعد مجرد خبر عابر أو حادثة فردية، بل تحوّل إلى ظاهرة ممنهجة وفق ما كشفته وكالة رويترز في تقريرها الأخير، حيث تتكرر حالات الاختفاء القسري والخطف مقابل الفدية، وسط صمت رسمي وغياب إجراءات جادة.

ما يجري في الساحل السوري اليوم لا يمكن عزله عن سياق العنف الطائفي الدموي الذي اجتاح المنطقة في مارس/آذار الماضي، حين قُتل ما يقارب ١,٥٠٠ شخص من أبناء الطائفة العلوية، وفق تحقيق منفصل لـ رويترز، في أعمال وصفتها الأمم المتحدة لاحقاً بأنها قد ترقى إلى جرائم حرب. في هذا المناخ المحتقن، أصبحت النساء الحلقة الأضعف والأكثر استهدافاً، لتُستخدَمن كأدوات ابتزاز وإذلال للمجتمع.

أرقام تتحدث... ٣٣ امرأة مفقودة

بحسب تحقيق أجرته وكالة «رويترز»، تم توثيق ٣٣ حالة اختفاء خلال الأشهر الأخيرة لنساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين ١٦ و٣٩ عاماً في محافظات طرطوس واللاذقية وأجزاء من حماة. القاسم المشترك بين هذه القضايا هو السيناريو المتكرر:

اختفاء مفاجئ أثناء التوجه إلى العمل أو الجامعة.

مكالمة أو رسالة عبر واتساب أو رقم مجهول، تحمل جملة قصيرة: «ادفعوا والا...».

فدية تتراوح بين ١,٥٠٠ و١٠٠,٠٠٠ دولار.

انقطاع الاتصال حتى بعد الدفع، في كثير من الحالات.

هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل قصص لعائلات مفجوعة، وأحياء فقدت ثقتها في أبسط أشكال الأمان.

من بين القصص، تبرز قضية عبير سليمان (٢٩ عاماً) التي اختفت في بلدة صافيتا. خرجت كعادتها إلى عملها، لكنها لم تعد. بعد ساعات، تلقّت العائلة اتصالاً غامضاً بطالب بفدية، مع تحذير صريح: «لن تعود». لم تفلح توسلات الأسرة ولا محاولات التفاوض، وسرعان ما انقطع الاتصال.

قصة عبير ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة. لكنها أصبحت رمزاً للقلق الذي يخيّم على الساحل، إذ تحوّل اسمها إلى ما يشبه «كلمة سر» بين النساء اللواتي يتناقلن أخبارها كتحذير صامت من الخروج بمفردهن.

تحقيق رويترز يكشف أن هذه الجرائم ليست نتاج خلافات فردية كما تزعم بعض الأجهزة، بل عمليات منظمة تحمل سمات واضحة:

رصد مسبق للضحايا: مراقبة النساء العاملات أو الطالبات على طرق معروفة وبجداول زمنية متكررة.

وسائل نقل مموهة: سيارات بلا لوحات، وأحياناً مزورة.

اتصالات مشفّرة: أرقام تتغير باستمرار، ورسائل عبر واتساب تُرسل من هواتف محروقة.

وسطاء وهميون: يستخدم الخاطفون أشخاصاً لتخفيف الفدية أو تقديم «دليل حياة»، ثم يقطعون الاتصال فجأة.

شبكات تهريب: إشارات متكررة إلى نقل الضحايا خارج البلاد، في ظل حدود رخوة تغذيها شبكات تهريب نشطة.

تقول عائلات الضحايا إن السلطات لم تُظهر أي جدية في التحقيق، وإن معظم الملفات أُغلقت على أنها «خلافات شخصية». البعض تلقى نصائح مباشرة من عناصر أمنية بـ«حل الموضوع عائلياً»، ما عمّق الإحباط ودفع عائلات أخرى للصمت خوفاً من فقدان أي أمل.

هذا العجز الأمني يتقاطع مع نتائج التحقيق الدولي حول أحداث الساحل في مارس، والذي اتهم شخصيات نافذة في أجهزة أمنية وميليشيات محلية بالتورط في الانتهاكات، ما يعكس انهيار منظومة الثقة بين الناس والسلطات.

الأثر الاجتماعي: انكماش النساء في الفضاء العام

الظاهرة تركت آثاراً عميقة على المجتمع المحلي:

نساء توقفن عن الذهاب إلى الدراسة أو العمل.

عائلات منعت بناتها من الخروج بمفردهن.

أحياء بكاملها تُغلق أبوابها مبكراً مع حلول الظلام.

تزايد الاعتماد على «الوصاية العائلية» كآلية حماية.

بهذا، لم يعد الخطف جريمة ضد أفراد، بل ضد المجتمع، حيث يُفرَغ الفضاء العام من نصفه النسائي، وتُقيد فرص النساء في المساهمة ببناء المستقبل.

تناقض الروايات: من يملك الحقيقة؟

رواية العائلات: عصابات منظمة تتاجر بالنساء وتبتز الأهالي.

رواية الأجهزة الأمنية: «حوادث فردية» أو «خلافات عائلية».

رواية المحققين الأمميين: استهداف النساء جزء من نمط انتهاكات أوسع في الساحل، يستدعي المحاسبة ويُصنّف ضمن جرائم حرب محتملة.

هذا التناقض يزيد من ضبابية المشهد، ويجعل العائلات بين مطرقة الخوف وسندان العجز الرسمي.

لماذا النساء؟

تحليل الخبراء يوضح أن استهداف النساء يحمل دلالات عميقة:

اقتصاد الفدية: النساء يُعتبرن «رهائن سيولة» أسرع لإجبار العائلات على الدفع.

وسيلة للانتقام الطائفي: بعد أحداث مارس، صار استهداف النساء رسالة إذلال للمجتمع العلوي.

تفكك المؤسسات: انهيار الأجهزة القديمة وعدم بناء بدائل فعّالة خلق فراغاً أمنياً استغلته العصابات.

ضرب الدور الاجتماعي للنساء: إخراجهن من الفضاء العام يضعف النسيج الاجتماعي ويزيد تبعية العائلات.

الطريق إلى الحل: ما الذي يجب فعله؟

إنشاء خلية تحقيق خاصة بجرائم خطف النساء، بصلاحيات عابرة للمحافظات.

مراقبة الحدود وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة شبكات التهريب.

مسار قضائي دولي لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، بدعم من الأمم المتحدة.

برامج حماية محلية: دوريات نسائية، كاميرات مراقبة، وخط ساخن موحّد للإبلاغ.

تعويض ودعم نفسي لعائلات الضحايا والناجيات، مع خطط لإعادة دمج النساء في العمل والدراسة.

خطف النساء في الساحل السوري ليس جريمة عابرة، بل ظاهرة مركّبة تحمل أبعاداً أمنية واجتماعية وطائفية. كل امرأة تُختفى تترك وراءها أسرة مدمّرة، ومجتمعاً أكثر خوفاً وانكماشاً. وبينما تتباين الروايات بين العائلات والسلطات والهيئات الأممية، يبقى الثابت أن غياب المحاسبة هو الأرض الخصبة التي تنمو فوقها هذه الجرائم.

إذا كانت سوريا تسعى فعلاً إلى بناء دولة جديدة، فإن حماية النساء ليست مجرد بند حقوقي، بل ركيزة أساسية لأي مجتمع يريد البقاء. فبقاء النساء في الفضاء العام، حرات وآمنات، هو الشرط الأول لبقاء سوريا نفسها.

نساء حمص بين الحاجة والاستغلال.. معاناة يومية في ظل غياب الحماية القانونية

في شوارع حمص وأسواقها، تتنقل عشرات النساء يومياً إلى أعمالهن، حاملاتٍ معين أحلاماً بتحسين أوضاعهن المعيشية، لكنهن يواجهن واقعاً مريراً من التمييز والتحرش والاستغلال. ففي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، تضطر العديد من العاملات لتحمل شتى أنواع الإهانات والمضايقات مقابل أجور زهيدة بالكاد تكفي لسد رمق أسرهن.

تقول أم علي، وهي أم لأربعة أطفال تعمل في محل لبيع الملابس في سوق الحميدية: «أعمل عشر ساعات يومياً مقابل أجر شهري لا يتجاوز ١٥٠ ألف ليرة، بينما يتقاضى زميلي الرجل ضعف هذا المبلغ لنفس العمل». تضيف بحسرة: «المشكلة ليست فقط في الأجر، بل في النظرات والكلمات التي لا تنتهي من بعض الزبائن، لكنني مضطرة للصمت لأنني بحاجة لهذا العمل».

لم تكن تجربة سلمى الأحمد أفضل حالاً، فقد اضطرت لترك عملها في أحد المطاعم بعد أن طلب منها المدير «تحسين مظهرها» و«إظهار المزيد من الود للزبائن» مقابل زيادة في الراتب. تروي سلمى: «في البداية ظننت أنه يقصد الاهتمام بالنظافة الشخصية، لكنه كان يريدني أن أكون وسيلة لجذب الزبائن، ففضلت الاستقالة رغم حاجتي الماسة للمال».

في المستشفيات والمدارس، تبدو الصورة مختلفة ولكنها ليست بأفضل حال. مها، وهي ممرضة في أحد مستشفيات حمص، تشكو من تعرضها للتحرش اللفظي من بعض المرضى وذويهم: «أحياناً أسمع تعليقات غير لائقة، لكنني أتجاهلها لأن الشكوى قد تكلفني وظيفتي». تضيف: «المشكلة أن الإدارة تتغاضى عن هذه التصرفات بحجة أن المرضى ليسوا على وعي كامل بسبب ظروفهم الصحية».

أما في الأماكن العامة، فالقصة تتكرر بصور مختلفة. رنا، وهي معلمة، تروي كيف توقفت عن زيارة بعض المنتزهات في المدينة بعد تعرضها للمضايقات: «كنت أذهب إلى الحديقة العامة للاسترخاء بعد الدوام، لكن النظرات والكلمات البذيئة جعلتني أكره هذه الأماكن».

في ظل هذا الواقع، تبقى الشكاوى القانونية نادرة للغاية. المحامي خالد الزهراني يوضح أن «القانون السوري ينص على عقوبات للتحرش، لكن التطبيق العملي يعاني من ثغرات كبيرة». ويضيف: «الكثير من النساء يخشين تقديم شكاوى بسبب الوصمة الاجتماعية، أو خوفاً من فقدان عملهن».

من جهتها، تقول الناشطة الحقوقية لينا ديوب: «المجتمع ما زال ينظر للمرأة التي تشتكي التحرش على أنها المذنبة، وهذا يدفع الكثيرات للصمت». وتشير إلى أن «غياب الوعي القانوني وعدم ثقة النساء بجدوى الشكوى يزيدان من استمرار هذه الظاهرة».

في بعض المؤسسات الصغيرة، تتحول ظروف العمل إلى شكل من أشكال الاستغلال المنظم. إحدى العاملات في معمل للخياطة، تفضّل عدم ذكر اسمها، تروي كيف يجبرها صاحب العمل على ساعات عمل إضافية دون مقابل، مع تهديد مستمر بالفصل إذا ما اشتكت: «نعمل من الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساءً، وأحياناً أكثر، دون أي تعويض، لأن صاحب العمل يعرف أننا بحاجة ماسة للوظيفة».

أمام هذا الواقع، تحاول بعض المنظمات النسوية في حمص تقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا. تقول مسؤولة في إحدى هذه الجمعيات: «نحاول توعية النساء بحقوقهن، ونقدم استشارات قانونية مجانية، لكن التحديات كبيرة جداً في ظل الثقافة السائدة وتردي الأوضاع الاقتصادية».

يبقى السؤال إلى متى ستستمر نساء حمص في تحمل العبء المزدوج بين حاجة ماسة للعمل وظروف عمل قاسية؟ في ظل غياب الحلول الجذرية وتفاقم الأزمة الاقتصادية، يبدو أن المعاناة ستستمر، بينما تزداد الحاجة إلى تغيير جذري في الثقافة المجتمعية والقوانين الحامية لحقوق المرأة.

سوريا.. أرض البدايات ومسرح الحضارات عبر العصور

تُعد سوريا من أقدم بقاع الأرض التي عرفت الاستقرار البشري ونشوء الحضارات، فهي ليست مجرد جغرافيا في قلب المشرق، بل أرشيف حيّ لتاريخ الإنسان منذ بدايات الزراعة الأولى وحتى العصر الحديث. على أرضها نشأت أولى القرى الزراعية، ومنها انطلقت الكتابة والأبجدية، وفي مدنها الكبرى تنافست القوى والإمبراطوريات، وامتزجت الثقافات الشرقية والغربية لتمنح الإنسانية إرثًا حضاريًا لا يُقدر بثمن.

موقع سوريا الجغرافي جعلها حلقة وصل استراتيجية بين قارات العالم القديم. فمن الشرق وادي الرافدين، ومن الغرب البحر المتوسط، ومن الجنوب مصر، ومن الشمال الأناضول، وهو ما جعلها ساحة تفاعل حضاري وتجاري عبر الاف السنين.

العصر الحجري وبدايات الزراعة

تشير الاكتشافات الأثرية إلى أن سوريا شهدت أولى خطوات الإنسان نحو الاستقرار الزراعي قبل نحو عشرة آلاف عام. في مواقع مثل تل المريبط وتل الرماد وجرف الأحمر، وُجدت أقدم الأدلة على زراعة الحبوب وتدجين الحيوانات. هذا التحول التاريخي نقل الإنسان من حياة الصيد إلى حياة القرية المنظمة، مما مهد لظهور المدن والممالك الأولى.

إيبلا.. أول مملكة كبرى (حوالي ٢٤٠٠ ق.م)

في الشمال السوري قرب إدلب، قامت مملكة إيبلا التي مثلت نقطة انطلاق للحضارة السورية. اكتُشف في قصورها أرشيف ضخم يضم أكثر من ١٧ ألف لوح طيني مكتوب بالمسمارية، وهي وثائق تكشف تفاصيل مذهلة عن السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية قبل ٤٥٠٠ عام.

كشفت النصوص أن إيبلا أقامت شبكة واسعة من العلاقات التجارية مع مصر وبلاد الرافدين والأناضول، وأنها كانت دولة منظمة ذات مؤسسات إدارية متقدمة. كما برزت في الفنون والعمارة، حيث عُثر على قصور ضخمة ومعابد شاهدة على عظمتها.

ماري.. عاصمة الفرات (٢٠٠٠ ق.م)

إلى الشرق، على ضفاف الفرات قرب البوكمال، ازدهرت مملكة ماري. تميزت بقصرها الملكي الذي يضم أكثر من ٣٠٠ غرفة، مزينة بلوحات جدارية تعد من أروع ما أبدع الفن القديم.

كشفت النصوص المكتشفة في ماري عن نظام سياسي متطور قائم على الدبلوماسية والتحالفات. وكانت المدينة مركزًا تجاريًا يربط بين حضارات الرافدين والبحر المتوسط، ما جعلها محطة استراتيجية للسلع والثقافات.

أوغاريت.. هدية الأبجدية للعالم (١٥٠٠ ق.م)

على الساحل السوري قرب اللاذقية، قامت أوغاريت التي قدمت للعالم أعظم إنجاز حضاري: الأبجدية الأوغاريتية، المكونة من ٣٠ حرفًا، والتي مهدت لتطور معظم الأبجديات اللاحقة.

بفضل موقعها على المتوسط، ازدهرت أوغاريت كمركز بحري وتجاري، وعاشت تفاعلًا ثقافيًا واسعًا مع مصر والأناضول وقبرص. كما قدمت أساطير وملاحم أدبية شكلت جزءًا من التراث الروحي للمنطقة.

الآراميون واللغة العالمية (١٢٠٠ – ٧٠٠ ق.م)

مع تراجع الممالك السابقة، برز الآراميون الذين أسسوا عدة ممالك أهمها دمشق. لكن إرثهم الأعظم كان اللغة الآرامية التي أصبحت لغة التخاطب والتجارة والدين في الشرق الأوسط.

ظلت الآرامية منتشرة قرونًا طويلة حتى ظهور العربية، وكانت اللغة التي تحدث بها السيد المسيح. هذا الانتشار جعل من سوريا مركز إشعاع لغوي وثقافي أثّر في مسيرة التاريخ.

الفترة الكلاسيكية: الإغريق، الرومان، البيزنطيون

العصر الهلنستي

بعد غزو الإسكندر الأكبر (القرن الرابع ق.م)، أصبحت سوريا جزءًا من العالم الهلنستي. بُنيت مدن كبرى مثل أنطاكية التي صارت ثالثة كبريات مدن العالم القديم، ومركزًا ثقافيًا وعلميًا بارزًا.

العصر الروماني

مع دخول الرومان، شهدت سوريا طفرة عمرانية ضخمة. بُنيت المسارح والمدرجات مثل مسرح بصرى، وشُيدت الطرقات المبلطة والأعمدة في تدمر، وأقيمت المعابد الكبرى. كما أصبحت سوريا قاعدة عسكرية مهمة لحماية حدود الإمبراطورية.

العصر البيزنطي

اعتنقت الإمبراطورية البيزنطية المسيحية، فأصبحت سوريا مركزًا مهمًا للمسيحية المبكرة. انتشرت الأديرة والكنائس مثل كنيسة قلب لوزة ودير القديس سمعان العمودي، التي تعكس روعة العمارة الروحية في تلك الحقبة.

تدمر.. أسطورة الشرق

تعتبر تدمر من أعظم مدن التاريخ القديم، فقد تحولت إلى واحة عالمية على طريق الحرير. بفضل موقعها، جمعت بين الروح الشرقية والفنون الرومانية.

بلغت أوج مجدها في عهد الملكة زنوبيا التي حاولت تأسيس إمبراطورية مستقلة عن روما. لكن سقوطها أعاد المدينة إلى الحضن الروماني. ولا تزال أعمدتها الشامخة ومعابدها الضخمة شاهدة على تلك العظمة.

الفتح العربي الإسلامي (القرن السابع الميلادي)

مع دخول الإسلام، تحولت سوريا إلى قلب العالم الإسلامي. أصبحت دمشق عاصمة الدولة الأموية، أول إمبراطورية إسلامية كبرى امتدت من الصين شرقًا إلى الأندلس غربًا.

في عهد الأمويين، شهدت دمشق نهضة فكرية ومعمارية. ومن أبرز منجزاتهم الجامع الأموي الذي يعد تحفة معمارية وروحية تجمع بين الفن البيزنطي والإبداع الإسلامي. كما كانت سوريا منطلقًا للعلوم والترجمة والفقه.

الأيوبيون والمماليك والعثمانيون

الأيوبيون بقيادة صلاح الدين الأيوبي جعلوا دمشق وحلب مراكز لمقاومة الصليبيين.

المماليك حموا المنطقة من الغزو المغولي وتركوا آثارًا معمارية عظيمة.

العثمانيون حكموا سوريا أربعة قرون، وأدخلوا أنماطًا عمرانية وأسواقًا وخانات ما تزال حاضرة في مدن مثل دمشق وحلب.

مدينتان خالدتان: دمشق وحلب

دمشق: أقدم عاصمة مأهولة في العالم، ومركز حضاري لم ينقطع دوره منذ آلاف السنين.

حلب: بقلعتها العريقة وأسواقها المسقوفة، شكلت قلب التجارة العالمية، وظلت نقطة وصل بين الشرق والغرب.

ومن القرى الزراعية الأولى إلى الأبجدية الأوغاريتية، ومن ممالك إيبلا وماري إلى تدمر وزنوبيا، ومن دمشق الأموية إلى حلب التجارية، تقف سوريا شامخة كـ متحف مفتوح للتاريخ الإنساني. إنها أرض الحضارات المتعاقبة التي أسست لجزء كبير من هوية العالم المعاصر.

وعلى الرغم من كل ما مرّت به من حروب وصراعات، فإن سوريا تبقى مهد الحضارات وكنز التاريخ، شاهدة على أن الإنسانية تبدأ من هنا، من قلب الشام.

باب الجابية.. شاهد حي على تاريخ دمشق المتجدد

لا يزال باب الجابية، أحد أبواب دمشق السبعة القديمة، يقف شامخًا في الطرف الغربي للمدينة القديمة، ليحكي قصة قرون من التاريخ المتعاقب، من العصر الروماني مرورًا بالفتح الإسلامي، وصولًا إلى التحولات العمرانية والاجتماعية في الحاضر.

يقع الباب في نهاية الشارع المستقيم الذي يصل بينه وبين باب شرقي شرقًا، وهو الطريق الذي اشتهر عالميًا بكونه من أقدم شوارع دمشق وأكثرها رمزية. ويرتبط الباب تاريخيًا بمرحلة الفتح الإسلامي، إذ دخل منه القائد أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه دمشق صلحًا سنة ١٤ هـ/٦٣٤ م، بينما دخل خالد بن الوليد من الجهة الشرقية عسكريًا، ليلتقيا في منتصف الشارع المستقيم، في مشهد تحول إلى علامة فارقة في ذاكرة المدينة.

وخلال العصور اللاحقة، شهد الباب عمليات تجديد وترميم متكررة؛ ففي عهد نور الدين زنكي أعيد بناؤه عام ١١٧٢ م، ثم جدد مرة أخرى في عهد الملك الناصر داود الأيوبي، ولاحقًا في فترة المماليك. ومع مرور الزمن، تغيرت معالمه الأصلية؛ إذ حُجب مدخله الأوسط والشمالي، ولم يبقَ اليوم سوى المدخل الجنوبي الصغير الذي يستخدمه المارة.

أما المنطقة المحيطة بالباب، فقد عرفت تحولات اقتصادية واجتماعية لافتة، حيث كان الشارع الطويل المؤدي منه إلى الداخل مركزًا للتجارة التقليدية وصناعة الفضة والنحاس والأنتيكات، لكنه بدأ منذ العقد الماضي يتحول تدريجيًا إلى تجمع للحانات والمقاهي الحديثة، في مشهد أثار جدلًا بين من يراه تعديًا على الهوية التراثية للمدينة، ومن يعتبره انعكاسًا طبيعيًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

ويضم باب الجابية أيضًا معالم تراثية أصيلة مثل سبيل المياه الأثري الذي أعيد افتتاحه مؤخرًا بعد عقود من الإهمال، في خطوة لاقت ترحيبًا واسعًا من سكان المنطقة والمهتمين بالتراث العمراني.

ورغم كل التغيرات، يبقى باب الجابية شاهدًا حيًا على استمرارية دمشق عبر العصور، جامعًا بين طابعها الروماني والإسلامي والعثماني، ومؤكدًا مكانتها كمدينة تتنفس التاريخ وتعيش الحاضر في آن واحد.

الصناعات السورية بين التراث والابتكار.. مطاط وبلاستيك ومعادن بروح ثقافية

تمثل الصناعات في سوريا أكثر من مجرد إنتاج ومواد خام، فهي تعكس تاريخًا طويلًا من الإبداع والصناعة اليدوية، وتمتزج فيها الثقافة المحلية بالابتكار الحديث. قطاع المطاط والبلاستيك والمعادن، رغم حداثته النسبية مقارنة بالحرف التقليدية، أصبح اليوم منصة لإظهار قدرة السوريين على الجمع بين التراث والإبداع الصناعي.

البلاستيك والمطاط: الفن والوظيفة

صناعة البلاستيك والمطاط في سوريا لم تعد تقتصر على الأغراض العملية، بل أصبحت تعكس حسًا جماليًا وابتكاريًا في تصميم المنتجات. المعارض المتخصصة مثل «سيريا بلاست» لم تعد مجرد أماكن عرض تجارية، بل صارت فضاءات ثقافية تحتفي بالابتكار المحلي، وتبرز العلاقة بين المادة والوظيفة، حيث يتحول البلاستيك المطاطي إلى قطع فنية، أدوات منزلية مزخرفة، وحتى أعمال تعليمية تُعرف الأجيال الجديدة على تقنيات الصناعة والفن الصناعي في آن واحد.

المعادن: تاريخ وحضارة في كل قطعة

الصناعة المعدنية في سوريا ترتبط بتاريخ طويل من الحرف اليدوية والفن التطبيقي. من الحديد المطاوع في أبواب دمشق القديمة، إلى منتجات المصانع الحديثة، يبقى هناك رابط ثقافي بين الإنسان السوري والمعدن. كل قطعة معدنية تحمل بصمة الحرف التقليدية، حيث يتم دمج التصميمات المعمارية القديمة مع الابتكارات الحديثة، ليصبح المنتج الصناعي أيضًا شاهداً على حضارة البلاد وفنانيها.

ثقافة الاستدامة وإعادة الاستخدام

تظهر الثقافة السورية الحديثة في التعامل مع المواد الصناعية من خلال مشاريع إعادة التدوير. في بعض المناطق، مثل إدلب، تُحوّل النفايات البلاستيكية إلى أعمال فنية وأدوات يومية، ما يعكس قدرة المجتمع على المزج بين الفن والوظيفة، ويحافظ على البيئة ضمن سياق ثقافي مستدام.

الصناعة كهوية ثقافية

صناعة المطاط والبلاستيك والمعادن لم تعد مجرد نشاط اقتصادي، بل أصبحت جزءًا من هوية ثقافية تجمع بين الإبداع، المهارة، والتقاليد. فهي تمثل نموذجًا حيًا على قدرة السوريين على تحويل المواد الخام إلى أعمال تعكس قيمتهم الفنية والثقافية، مع الحفاظ على صلة الحاضر بالماضي الصناعي للبلاد.

الصناعات السورية، سواء كانت مطاطية، بلاستيكية، أو معدنية، هي أكثر من إنتاج مادي؛ إنها لغة ثقافية حية تعكس الإبداع، التراث، والابتكار. ومن خلال هذه الصناعات، يستمر السوريون في صياغة قصصهم الثقافية، متحدين التحديات ومتواصلين مع روح الحضارة السورية العريقة.

لجنة الثقافة والفن بعين عيسى تدعم الفرق الفنية والتراثية وتتيح للأطفال فرص إبراز مواهبهم

الرقة/ حسين الشيخ

تواصل لجنة الثقافة والفن في ناحية عين عيسى جهودها الرامية إلى تعزيز النشاط الفني والثقافي في المنطقة، من خلال فتح المجال أمام الفرق الفنية والتراثية لإجراء تدريباتها (البروفات) استعداداً للمشاركة في الفعاليات المقررة خلال الفترة القادمة، وذلك ضمن خطة تهدف للحفاظ على التراث المحلي وتطوير المواهب الشابة.

ومن أبرز هذه الفرق فرقة» الدحة البدوية» للأطفال، التي تمثل أحد الرموز التراثية المتجذرة في الموروث الشعبي العربي البدوي، حيث يشارك فيها مجموعة من الأطفال والبراعم ممن يهوون فنون الغناء والإيقاع الحركي المميز لرقصة «الدحة». ويشرف على تدريبهم أحد المدربين المختصين من أبناء المكون العربي البدوي، الذي يعمل على تعليمهم الإيقاع الصحيح، والحركات المتناسقة، وأهمية الالتزام بروح الفريق في الأداء.

المدرب (عايد اللافي) تحدث عن أهمية هذه الخطوة قائلاً: «نحن لا نعلّم الأطفال رقصة فقط، بل نغرس فيهم حب التراث والانتماء له. الدحة كانت وما زالت رمزاً للفخر والشهامة في مجتمعنا، ونريد أن يعرف جيل اليوم قيمتها ويشعر بالاعتزاز بأدائها».

ولا يقتصر عمل اللجنة على الجانب التراثي فحسب، إذ أطلقت برامج أخرى للأطفال تتضمن مسرحيات ثقافية تحمل رسائل توعوية حول القيم الإنسانية، والتعاون، وأهمية التعليم. كما يتم حالياً التحضير لعدة عروض فنية سيتم تقديمها في المناسبات الثقافية القادمة، بما يمنح الأطفال فرصة للظهور على المسرح واكتساب الثقة بالنفس وصقل مهاراتهم.

الطفلة لين الحسن إحدى المشاركات في فرقة الدحة، عبرت عن حماسها قائلة: «أحب الدبكة مع زميلاتي وتعلمت أشياء جديدة عن عادات أجدادنا. أشعر بالسعادة عندما نرتدي الزي البدوي ونغني معاً».

من جهته أوضح الاداري للجنة الثقافة والفن في عين عيسى ابراهيم العيسى أن هذه الأنشطة تمثل خطوة مهمة نحو دمج الموروث الشعبي بالأنشطة الحديثة الموجهة للأطفال والشباب، مضيفاً:»هدفنا هو أن يكون لكل طفل مساحة للتعبير عن نفسه، وأن يشعر بانتمائه لثقافته وتاريخه، مع الانفتاح على أشكال فنية جديدة».

بهذا المسار، تسعى لجنة الثقافة والفن بعين عيسى إلى أن تكون حاضنة حقيقية للإبداع، ورافداً أساسياً للحفاظ على هوية المجتمع الثقافية، مع منح الأجيال الناشئة الفرصة للمشاركة الفعالة في رسم ملامح المشهد الفني المستقبلي.

«خان الصابون»... حكاية صابون الغار من قلب حلب

حلب/ خالد الحسين

في قلب حلب القديمة، وعلى بعد أمتار قليلة من الجامع الأموي الكبير، يقع معلم أثري وتاريخي يختزن بين جدرانه عبق الماضي وأصالة الحاضر. إنه «خان الصابون»، ليس مجرد مبنى قديم، بل هو شاهد على حضارة عريقة، ورمز لصناعة حلبية عريقة اشتهرت بها المدينة لقرون طويلة: صناعة صابون الغار.

تاريخ خان الصابون يمتد إلى القرون الوسطى، حيث تم بناؤه في القرن الخامس عشر الميلادي، ليكون مركزاً تجارياً حيوياً، ومستودعاً للمواد الأولية اللازمة لصناعة الصابون. كان الخان يضمّ ورشاً لإنتاج الصابون، بالإضافة إلى محلات تجارية لبيعه، ومساكن للعمال والتجار. كان بمثابة «مجمع صناعي تجاري» متكامل، يتوافد عليه التجار من مختلف أنحاء العالم لشراء صابون الغار الحلبي الشهير.

يتميز صابون الغار الحلبي بجودته العالية ومكوناته الطبيعية. فهو يُصنع من زيت الزيتون وزيت الغار، وهي مواد طبيعية تُعرف بخصائصها العلاجية والجمالية. يعود الفضل في هذه الجودة إلى الخبرة المتوارثة عبر الأجيال، والتي تحافظ على سرّ صناعة هذا الصابون، من طريقة تحضير المكونات إلى عملية التجفيف والتقطيع.

قبل اندلاع الحرب في سوريا، كان خان الصابون مركزاً نابضاً بالحياة. كان زواره من السياح المحليين والأجانب يتوافدون عليه للاطلاع على عملية صناعة الصابون، وشراء الهدايا التذكارية. كانت رائحة الصابون تفوح في كل زاوية، وتتداخل مع رائحة التاريخ العابقة من جدران الخان. كان المكان أشبه بمتحف حيّ، يروي قصة حلب وتراثها الصناعي.

لكن الأزمة التي عصفت بحلب، تركت بصماتها على خان الصابون. خلال معارك المدينة، تعرض الخان لأضرار جسيمة، شأنه شأن الكثير من المعالم الأثرية في المدينة القديمة. تهدمت أجزاء من جدرانه، وسُرقت محتوياته، وتوقف العمل فيه. تحول المكان من مركز حيوي إلى مجرد أطلال، يحكي قصص الدمار والحرب.

بعد استعادة السيطرة على المدينة، بدأت جهود إعادة الإعمار، ووصلت هذه الجهود إلى خان الصابون. بدأ أصحاب الورش والمحلات في ترميم مبانيهم، وإعادة فتح محلاتهم. كان هذا الأمر بمثابة عودة الروح إلى المكان، وإشارة إلى إرادة الحلبيين في استعادة حياتهم وتراثهم.

اليوم، خان الصابون يستعيد عافيته ببطء. زواره قليلون مقارنة بما كان عليه الحال، لكنهم ما زالوا يأتون، بعضهم من سكان حلب، وبعضهم من المدن السورية الأخرى. يشترون صابون الغار، ويستمعون إلى حكايات الماضي من أصحاب المحلات، الذين يصرون على الاستمرار في مهنتهم.

قصة خان الصابون هي قصة صمود حلب وأهلها. هي قصة إرادة الحياة التي تتغلب على الدمار. هي قصة صابون الغار، الذي يُعدّ أكثر من مجرد منتج، بل هو رمز للتاريخ والثقافة والتقاليد. خان الصابون، وإن تعرض للدمار، إلا أنه ما زال يحتفظ بروحه، وروحه هذه هي التي ستعيده إلى الحياة، وتجعله مرة أخرى، مركزًا نابضًا بالحياة في قلب حلب.

خان الصابون ليس مجرد مبنى قديم، بل هو جزء من هوية حلب. هو الذاكرة الحية للمدينة، والشهادة على عراقتها. هو رمز للتراث الصناعي، الذي يجب أن نحافظ عليه، وأن نروي قصته للأجيال القادمة، لكي لا يُنسى صابون الغار الحلبي، ولا تُنسى حكاية خان الصابون.

قمة ألاسكا.. خطوة باتجاه السلام في أوكرانيا أم مكاسب متبادلة بين الرئيسين

في أول لقاء مباشر بين الرئيسين الأميركي والروسي منذ ست سنوات، التقى ترامب وبوتين في قمة ألاسكا التي اعتبرت حدثاً مفصلياً في سياق الحرب الروسية الأوكرانية التي دخلت النصف الثاني من عامها الرابع.

وأكد ترامب أن الرئيس بوتين مهتم بإنهاء النزاع في أوكرانيا وقال «سنوقف إراقة الدماء.. والرئيس بوتين يريد هذا بقدر ما أريده أنا.. لذا سنتحدث معاً مرة أخرى، وعلى الأرجح سنلتقي مرة أخرى قريبا جدا».

وبدوره أكد بوتين أن اللقاء الشخصي بين قادة روسيا والولايات المتحدة أصبح ضرورة ملحة، وقال «من الواضح أنه كان يجب عاجلاً أم آجلاً تصحيح الوضع والانتقال من مرحلة المواجهة إلى مرحلة الحوار».

وصف الرئيس الأوكراني القمة بأنها «انتصار شخصي» للزعيم الروسي، وفي كلمة متزامنة مع القمة، قال زيلينسكي «إن روسيا تواصل هجماتها بلا هوادة»، واعتبر ذلك دليلاً على عدم نيتها إنهاء الحرب.

وحذر من أن أي اتفاق يجري في غياب كييف سيكون مكسباً استراتيجياً للكرملين.

جس نبض

شدد الرئيس الأميركي على أن اجتماعه مع نظيره الروسي سيكون بغرض «التقييم وجس النبض».

وقال إن أولويته القصوى في قمة ألاسكا ستكون بحث إمكانية وقف إطلاق النار في أوكرانيا.

وأضاف أنه ليس من مسؤوليته إبرام صفقة مع بوتين، ولكن اجتماعه معه يمهد للقاء آخر يجمعهما مع الرئيس الأوكراني، ولفت إلى إمكانية دعوة بعض قادة أوروبا إليه، دون أن يفصح عن وقت هذا اللقاء أو أي تفاصيل عنه.

ومن جهته، رفض وزير الخارجية الروسي تكهنات وسائل الإعلام التي أشارت إلى احتمال فشل المفاوضات خلال قمة الرئيسين ترامب وبوتين.

وأكد سيرغي لافروف أن موسكو لن تتكهن سلفا بنتائج القمة الأميركية الروسية.

وحسب بيان صدر عن وزارة الخارجية الروسية، أشار لافروف إلى أن الكثير قد تحقق خلال زيارة المبعوث الأميركي ستيف ويتكوف إلى موسكو، وأعرب عن أمله في ان تكون محادثات الاسكا استكمالاً لما تحقق في هذه الزيارة.

اجتماع مثمر

في ختام مباحثاته مع الرئيس الروسي، قال ترامب «تمكنا من الاتفاق على العديد من النقاط، وبقيت بعض البنود التي لم نتوصل فيها إلى اتفاق بعد، من بينها نقطة واحدة ربما تكون الأهم».

وقال في المؤتمر الصحفي المشترك مع بوتين «أستطيع القول إننا عقدنا اجتماعاً مثمراً للغاية، ولقد حققنا بالفعل تقدماً هائلاً».

واستدرك قائلاً «لم نتفق على أهم نقطة في الحوار بشأن أوكرانيا، ولكن لدينا فرصة جيدة للتوصل إلى اتفاق».

وأعلن أنه تمكن من الاتفاق مع بوتين على «عدة نقاط» تتعلق بالقضية الأوكرانية، مع بقاء بعض النقاط دون اتفاق، وقال «تم الاتفاق على العديد من النقاط، ولكن بقي القليل، بعضها ليس بالغ الأهمية».

وحول لقاءات قادمة محتملة بين الجانبين، أعرب عن أمله في عقد اجتماعات مثمرة بين واشنطن وموسكو، موضحاً «كانت لدينا على مر السنوات اجتماعات جيدة ومثمرة، ونأمل أن يستمر ذلك في المستقبل».

اللقاء الشخصي ضرورة

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مباحثاته مع دونالد ترامب جرت في أجواء بناءة، وأعرب عن شكره للرئيس الأمريكي على دعوته لزيارة ألاسكا.

وقال بوتين خلال مؤتمر صحفي مشترك مع ترامب بعد القمة الروسية الأمريكية «جرت مفاوضاتنا في أجواء بناءة ومتبادلة الاحترام، كانت شاملة ومفيدة للغاية».

وأشار إلى أن حوار القادة كان ضرورياً، وكان على البلدين الانتقال من المواجهة إلى الحوار.

وأضاف «من الواضح أنه كان يجب عاجلاً أم آجلاً تصحيح الوضع والانتقال من المواجهة إلى الحوار، وفي هذا الصدد، أصبح اللقاء الشخصي بين قادة البلدين ضرورة ملحة».

وأكد أن علاقات الثقة التي تربطه بنظيره الأمريكي «تزيد من فرص إنهاء النزاع في أوكرانيا بأسرع وقت ممكن».

وقال خلال المؤتمر «نجحنا في إقامة تواصل عملي جيد ومبني على الثقة، ولدي كل الأسباب للاعتقاد أن السير على هذا الطريق سيمكننا من إنهاء النزاع في أوكرانيا، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل».

أوكرانيا الغائبة

غاب عن القمة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، الذي لم توجه له دعوة لحضورها، رغم أن الحرب في أوكرانيا هي محور تركيز القمة.

ووصف زيلينسكي القمة بأنها «انتصار شخصي للزعيم الروسي»، وفي كلمة متزامنة مع القمة، قال إن «روسيا تواصل هجماتها بلا هوادة»، واعتبر ذلك دليلاً على عدم نيتها إنهاء الحرب.

وأضاف «لا شيء عن أوكرانيا من دون أوكرانيا»، وحذّر من أن أي اتفاق يجري في غياب كييف سيكون مكسباً استراتيجياً للكرملين.

وبما أن روسيا تحقق مكاسب في ساحة المعركة بشرق أوكرانيا، مما يعني أن احتمال أي حل وسط من موسكو بعيد المنال، كتب زيلينسكي على منصة تلغرام، «في الوقت الحالي، لا توجد أي علامة على الإطلاق على أن الروس يستعدون لإنهاء الحرب».

وبدوره، اعتبر وزير الخارجية الأوكراني قمة ألاسكا «هدية مرفوضة لموسكو».

كما وصف السفير الأوكراني السابق في واشنطن مشهد استقبال بوتين بأنه «مقزز ومحزن»، واعتبر أي «تطبيع مرفوض مع قائد متهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية».

مكاسب متبادلة

حقق بوتين أكثر من مكسب خلال قمة ألاسكا، فبعد سنوات من العزلة الغربية، عاد إلى الأراضي الأميركية لأول مرة منذ عقد، واستقبل بمقاتلات أميركية، وسجادة حمراء.

ومع أن الاجتماع عقد على أرض أميركية، فقد سمح ترامب لبوتين بأن يتحدث أولا عند ظهورهما المشترك.

ورأى مراقبون أن هذه القمة قد تؤسس لزيارة يقوم ترامب إلى روسيا، حيث بدا متقبلاً للأمر عندما اقترح بوتين أن يعقدا اجتماعهما القادم في العاصمة الروسية، وقال مبتسما «هذه فكرة مثيرة.. لا أدري.. سأتعرض لبعض الضغوط بسببها.. لكن أعتقد أنها قد تحدث».

وبدوره خرج ترامب من القمة بمكسبين مهمين، يتمثل الأول في استغلال اللقاء لتجديد هجومه على التحقيقات المتعلقة بتواطؤ حملته مع الروس في انتخابات ٢٠١٦، التي يصر على وصفها بأنها «خدعة».

ويتمثل الثاني بإشادة بوتين به، حيث أكد ما يتحدث عنه ترامب باستمرار، وهو أن الحرب الروسية على أوكرانيا في مطلع ٢٠٢٢ لم تكن لتحدث لو كان ترامب في السلطة آنذاك.

مجلس الأمن الدولي يدعو إلى تطبيق القرار ٢٢٥٤ ويؤكد على حماية المدنيين في السويداء

دعا مجلس الأمن الدولي جميع الأطراف السورية إلى الالتزام بتطبيق القرار ٢٢٥٤، الذي ينص على إجراء عملية سياسية شاملة يقودها السوريون بأنفسهم، مع حماية حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية.

وأكد المجلس في بيانه الصحفي على أن تحقيق السلام والاستقرار المستدام في سوريا مرتبط بتوفير الأمان والحماية لجميع السكان، دون تمييز أو استثناء.

وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء التصعيد الأخير في أعمال العنف التي اندلعت بمحافظة السويداء منذ ١٢ تموز/ يوليو، داعياً جميع الأطراف إلى الالتزام بترتيب وقف إطلاق النار وضمان حماية المدنيين. وأدان المجلس بقوة الأعمال الوحشية التي ارتكبت بحق المدنيين، والتي شملت عمليات قتل جماعي وفقدان أرواح، وأدت إلى نزوح نحو ١٩٢ ألف شخص داخلياً.

وشدد المجلس على ضرورة تسهيل وصول الأمم المتحدة وشركائها والمنظمات الإنسانية الأخرى إلى جميع المجتمعات المتضررة في السويداء وبقية أنحاء سوريا، بشكل كامل وآمن وسريع ودون عوائق، مع ضمان معاملة جميع الأشخاص معاملة إنسانية، بما في ذلك أي شخص استسلم أو جُرح أو احتُجز أو ألقى سلاحه.

وفي بيان رئاسي أصدره المجلس، كرر دعوته للسلطات السورية المؤقتة لتوفير الحماية لجميع السوريين دون تمييز، مشدداً على أن التعافي الحقيقي في البلاد لن يتحقق دون تدابير ملموسة لضمان الأمان والحماية لكل المواطنين.

وقال المجلس في بيانه الرئاسي، الصادر بإجماع أعضائه الخمسة عشر: «يجب على السلطات السورية المؤقتة ضمان مساءلة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة بغض النظر عن انتماءاتهم».

وأشار المجلس أيضاً إلى قراراته السابقة، بما في ذلك القرار ٢٢٥٤ لعام ٢٠١٥ وبياناته الرئاسية، مؤكداً التزامه بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وحاثاً جميع الدول على احترام هذه المبادئ.

وأدان المجلس جميع أشكال التدخل السلبي أو الهدام في عملية الانتقال السياسي والأمني والاقتصادي في سوريا، محذراً من أن مثل هذه التدخلات تقوض الجهود الرامية لاستعادة الاستقرار، ومطالباً جميع الدول بالامتناع عن أي أعمال قد تزيد من زعزعة استقرار البلاد.

ودعا المجلس إلى احترام اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالمنطقة الفاصلة، ودور قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، مؤكداً على ضرورة التزام جميع الأطراف بأحكامه والحفاظ على الهدوء وتخفيف حدة التوتر.

وأشار المجلس إلى التقرير السادس والثلاثين لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن بشأن تنظيمي داعش والقاعدة، مؤكداً أهمية مكافحة جميع أشكال الإرهاب في سوريا، ومعبراً عن قلقه من التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على المناطق والدول الأعضاء جميعاً.

كما دعا المجلس إلى تنفيذ عملية سياسية جامعة يقودها السوريون، وفق المبادئ الواردة في القرار ٢٢٥٤، مع حماية حقوق جميع السوريين، وتلبية تطلعاتهم المشروعة، وتمكينهم من تقرير مستقبلهم على نحو سلمي ومستقل وديمقراطي.

وجدد التأكيد على أهمية دور الأمم المتحدة في دعم عملية الانتقال السياسي في سوريا، مؤكداً دعمه الكامل لجهود مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة في هذا الصدد.

أزمة الرواتب في الساحل السوري تكشف انهيار السياسات الاقتصادية وتفاقم المعاناة الشعبية

تقرير/ ا-ن

يعكس الوضع الاقتصادي والإنساني في مختلف مناطق الساحل السوري صورة قاتمة للفقر المدقع وانهيار القدرة المعيشية للسكان. بعد عقود من الدمار الاقتصادي الممنهج وسياسات نظام سابق تركزت على تدمير البنية التحتية، يعيش جزء كبير من السكان اليوم في فقر مدقع، فيما وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى مستويات قياسية تجاوزت ٩٠٪. وتقدّر الأرقام الرسمية والخاصة فقدان الآلاف وظائفهم منذ سقوط النظام، ما جعل الأسر عاجزة عن مواكبة ارتفاع الأسعار المتسارع في الأسواق المحلية.

وفقاً لتقارير عدة، يواجه نحو ٩٠ إلى ٩٣٪ من سكان الساحل السوري انعداماً حاداً للأمن الغذائي، بينما يفتقر أكثر من نصف السكان إلى الوصول الكافي لمياه الشرب الصالحة والخدمات الأساسية من صرف صحي ونظافة عامة. كما أن أكثر من ٥٠٪ من محطات معالجة المياه وشبكات الصرف الصحي تعرضت لأضرار جسيمة أو أصبحت خارج الخدمة، لتصل القدرة التشغيلية لتوفير المياه النظيفة إلى أقل من ٥٠٪، وتنخفض إلى ١٥-١٨٪ عند انقطاع الكهرباء.

وتشير المعطيات إلى أن السياسات السابقة، بما في ذلك تقليص الدعم الحكومي للسلع الأساسية وخفض الإنفاق الاجتماعي، أدت إلى ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي. ووجد العديد من المزارعين والصناعيين أنفسهم عاجزين عن تغطية تكاليف الوقود وتشغيل المعدات الأساسية، ما انعكس سريعاً على أسعار السلع الأساسية ورفع موجة غلاء فاقت قدرة المواطنين على التحمل. كما تراجعت الخدمات العامة بشكل ملحوظ، بما في ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، بسبب سياسة قصر الإنفاق على هذه القطاعات الحيوية.

وسط هذا الواقع الاقتصادي المتردي، يعيش موظفو القطاع العام والمتقاعدون في الساحل السوري خيبة أمل متجددة مع صدور رواتب شهر آب ٢٠٢٥. فقد انتظروا طويلاً على أمل أن تصرف الحكومة لهم زيادة شهر تموز المتأخرة مع رواتب شهر آب، تطبيقاً للمرسوم التشريعي الصادر بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠٢٥ والقاضي بزيادة الرواتب بنسبة ٢٠٠٪ اعتباراً من ١ تموز. إلا أن المفاجأة كانت صادمة، إذ تم صرف الزيادة عن شهر آب فقط، وتجاهل شهر تموز بالكامل، ما دفع الموظفين إلى الشعور بالإحباط والمرارة بعد أسابيع من الانتظار الطويل.

ويشير الموظفون إلى أن المادة السابعة من المرسوم كانت واضحة في تطبيق الزيادة اعتباراً من الشهر الذي يلي صدور المرسوم، أي من شهر تموز، إلا أن الحكومة لم تعوضهم عن التأخير، وتحملت الكلفة على أصحاب الأجور بدلاً من المسؤولية الرسمية عن أي خلل إداري أو تقني. هذا الوضع ترك الموظفين والمتقاعدين في الساحل السوري، الذين أصبح كثير منهم يعيشون تحت خط الفقر، عاجزين عن تأمين احتياجاتهم اليومية من غذاء ودواء وسداد ديونهم.

ويواجه العاملون في مديريات التربية والصحة والخدمات الفنية والاجتماعية والكهرباء والمياه والتوكيلات الملاحية في محافظتي طرطوس واللاذقية أزمة مستمرة، إذ لم يتقاضوا رواتبهم الشهرية منذ أربعة أشهر. الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة بات سيئاً جداً، على الرغم من الوعود المتكررة بصرف الرواتب والزيادة المقررة. أما شريحة المتقاعدين، فهي الأكثر تهميشاً، إذ طالما عانت من إهمال الدولة، ومع ذلك كانوا يعلقون آمالهم على هذه الزيادة لتلبية حاجاتهم الأساسية.

الواقع الحالي أظهر أن الموظفين والمتقاعدين يواجهون صدمة كبيرة بعد انتظار طويل تحت حرارة الصيف، وهم يقفون في طوابير الصرافات، حاملين في قلوبهم رجاء طال انتظاره. ورغم تعبهم وسنوات خدمتهم، فإنهم فوجئوا بعدم صرف الرواتب أو الزيادات، ما أدى إلى شعور جماعي بالخزي والإحباط والمرارة، واهتزاز في كرامتهم. ويرى كثيرون أن الدولة التي لا تحترم حقوق متقاعديها وموظفيها، لا تحترم تاريخها ولا تقدّر جهود من خدموها على مدى سنوات طويلة.

ويخلص الخبراء والمحللون الاقتصاديون إلى أن كسر حلقة الفقر في الساحل السوري يتطلب رفع فعلي لمستويات دخل الأسر، لا سيما شريحة العاملين بأجر، وأن أي تحسين في الوضع الاقتصادي يحتاج إلى تغييرات داخلية جذرية، والقطع تماماً مع سياسات السلطة السابقة التي أضعفت جهاز الدولة وأثرت على قدرة المواطنين على العيش الكريم. كما أن رفع العقوبات الاقتصادية الدولية قد يسهم في تسهيل حياة السكان، إلا أن النجاح يعتمد بالدرجة الأولى على إصلاحات محلية شاملة.

فخ الأكثرية والأقلية.. استيراد النماذج الفكرية وصراع الهويات في سوريا

تقرير/ جمانة الخالد

في خضم النقاشات الدائرة حول مستقبل سوريا، يطفو على السطح جدلٌ متكررٌ حول مفهومي «الأكثرية» و«الأقلية»، لكنهما لا يُستخدمان بمعناهما السياسي الكلاسيكي القائم على التعددية البرامجية والانتخابية، بل يتحولان إلى أدواتٍ لتصنيف المجتمع على أسس طائفية وقومية ودينية. هذا الانزياح الخطير في الخطاب العام ليس مجرد نتاج لـ«تخلف» محلي أو انعدام الثقافة السياسية، بل هو استيرادٌ لنموذج فكري غربي معاصر يعيد صياغة الصراع من إطاره السياسي والاجتماعي إلى إطار هوياتي ضيق، مما يهدد بتمزيق النسيج المجتمعي وبصرف الانتباه عن القضايا الجوهرية مثل العدالة الاجتماعية والحرية.

تاريخياً، ارتبط مفهوم الأكثرية والأقلية في الفكر السياسي الغربي بالديمقراطية التمثيلية، حيث تُحدد الأكثرية والأقلية بناءً على البرامج السياسية ونتائج الانتخابات، كما حدث بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. في هذا النموذج، كانت الهويات الدينية أو القومية تُعتبر عوامل ثانوية، إن لم تكن غائبة تماماً، عن عملية الفرز السياسي.

لكن هذا النموذج بدأ يتآكل مع صعود مدارس فكرية جديدة في الغرب منذ ثمانينيات القرن الماضي، أبرزها مدرسة ما بعد الاستعمار والدراسات الثقافية، والتي ركزت على مفهوم «الفئات التابعة» كفئات تُعرّف أساساً بانتماءاتها الهوياتية الثابتة، مثل العرق أو الدين أو الجندر.

هذا التحول لم يكن بريئاً، بل جاء في سياق محاولة إفراغ النضالات الاجتماعية من مضمونها السياسي والاقتصادي، وتحويلها إلى صراعات هوياتية جزئية. فبدلاً من الحديث عن العدالة الاقتصادية شعارات براقة.

وعندما يُختزل الصراع في سوريا إلى صراع هويات، يُفقد المجتمع القدرة على رؤية الأزمات الحقيقية: كالفساد، وغياب العدالة الاجتماعية، واستمرار هيمنة النظام الأمني. فبدلاً من أن تتحد الجهود لبناء دولة المواطنة المتساوية، ينشغل الناس بمعارك جانبية حول من يمثل «الأقلية» ومن يمثل «الأكثرية»، وكأن الديمقراطية هي مجرد عملية حسابية ديموغرافية وليس صراعاً حول الأفكار والمشاريع.

المشكلة ليست في استيراد الأفكار من الخارج، فالتجارب الإنسانية يجب أن تكون ملكاً للجميع، لكن الخطر يكمن في استيراد النماذج الأكثر تدميراً دون وعي بسياقها وتداعياتها. فالنموذج الهوياتي الذي يُروج له اليوم في سوريا ليس إلا نسخةً مشوهةً من نماذج غربية فشلت في تحقيق العدالة حتى في مجتمعاتها الأصلية.

ففي أوروبا وأمريكا، أدى التركيز على الصراعات الهوياتية إلى إضعاف الحركات العمالية واليسارية، وتحويل النقاش العام من قضايا مثل الفقر وعدم المساواة إلى جدالات حول الرموز الثقافية والحقوق الفردية.

في سريا، يُستخدم هذا النموذج لتحقيق أهداف خطيرة تتمثل في تكريس التقسيم الطائفي بتحويل الصراع إلى مواجهة بين «أكثرية سنية» و«أقليات دينية»، مما يسقط أي احتمال لبناء تحالفات سياسية عابرة للهويات. كما يؤدي إلى إضعاف المطالب المشتركة حيث ينشغل الناس بالدفاع عن «هوياتهم» وينسون المطالب الأساسية مثل محاسبة النظام أو إعادة توزيع الثروة. والأخطر أنه يسهل التدخل الخارجي حيث تصبح كل جماعة هوياتية أداةً في يد دول إقليمية أو دولية تزعم أنها «حامية» لهذه الأقلية أو تلك.

الخروج من هذا النمط من التفكير يتطلب إعادة الاعتبار للمفاهيم السياسية الكلاسيكية التي تركز على المواطنة والمساواة، ورفض أي تصنيف للمجتمع على أساس هوياتي ثابت. يجب أن تكون الأولوية لبناء مشروع وطني شامل يعترف بالتنوع دون أن يجعله أساساً للصراع، ويعيد تعريف «الأكثرية» و«الأقلية» بمعناها السياسي الديمقراطي، أي كتعبير عن تعددية الآراء وليس عن انتماءات جامدة.

كما يجب التوقف عن تبني النماذج الغربية دون نقد، فما يصلح في سياقٍ قد لا يصلح في آخر. فبدلاً من استيراد نموذج «صراع الهويات»، يمكن الاستفادة من التجارب التي ركزت على العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية كأساس للتعايش، كما حدث في بعض التجارب الانتقالية الناجحة نسبياً.

الخطير في تحويل الصراع السوري إلى صراع هويات هو أنه يحوّل المواطنين إلى مجرد ممثلين لانتماءاتهم العرقية أو الدينية، وينزع عنهم صفة الفاعلين السياسيين القادرين على تغيير واقعهم. النقاش حول «الأكثرية» و«الأقلية» في سوريا يجب أن يعود إلى جذوره السياسية، وإلا سنظل ندور في حلقة مفرغة من الاتهامات والانقسامات، بينما تترسخ الأنظمة الفاسدة وتستفيد من هذا التشتت.

السؤال الأهم ليس من ينتمي إلى أي جماعة، بل كيف يمكن بناء نظام يعترف بالجميع كمواطنين متساوين، ويحوّل التنوع من مصدر للصراع إلى مصدرٍ للقوة. فبدلاً من استيراد نماذج فاشلة، حان الوقت لابتكار حلولنا الخاصة، التي تنطلق من واقعنا وتاريخنا، لا من وصايا جاهزة تزيد الوضع تعقيداً.

واقع طرق الساحل السوري... إهمال البنية التحتية يهدد حياة المواطنين يومياً

تقرير/ ا-ن

تشهد المدن والقرى الساحلية السورية تدهوراً كبيراً في البنية التحتية للشوارع والطرق، حيث تنتشر الحفر والمطبات في الطرق الرئيسية والفرعية بمساحات وأعماق متفاوتة، إضافة إلى مطبات غير مصممة وفق المعايير الهندسية والفنية المعتمدة، الحفريات التي تُترك دون إعادة تأهيل تزداد في مختلف الشوارع والطرق السريعة، ما يضع سائقي المركبات والدراجات في خطر دائم.

ويُرجع خبراء أسباب هذا الوضع المزمن إلى غياب الصيانة الدورية للطرق، نتيجة مجموعة من العوامل، منها الإهمال والفساد في إدارة موارد الدولة وتنفيذ المشاريع، إضافة إلى الأضرار التي تلحق بالطرق نتيجة الاستخدام غير النظامي والمفرط، وقد تحولت الشوارع من كونها مساحات تربط المدن والقرى وتسهّل حركة الأفراد والبضائع، إلى أفخاخ حقيقية تهدد حياة السيارات والمارة على حد سواء.

وتُظهر المشاهد اليومية في مختلف المدن والقرى الساحلية حجم المشكلة، حيث أصبحت الحفر والمطبات جزءاً من الواقع المألوف للسائقين والمواطنين، هذه المشاهد لا تعيق حركة المرور فقط، بل تلحق أضراراً بالمركبات، وتزيد من احتلاكها، ما يرفع تكاليف صيانتها ويزيد من استهلاك الوقود ويطيل أوقات القيادة. الأهم من ذلك، أن هذه الحفر والمطبات باتت سبباً مباشراً لوقوع الحوادث المرورية المتكررة، خاصة أثناء القيادة ليلاً في ظل غياب الإضاءة في غالبية الطرق والشوارع.

ويشير خبراء الطرق والمواصلات إلى أن الطرق بشكل عام تتعرض للاهتراء والتآكل نتيجة الاستخدام المستمر عبر الزمن، إضافة إلى العوامل الجوية المختلفة وحمولة المركبات، إلا أن ما يفاقم المشكلة هو غياب برامج الصيانة الوقائية والتجديد الدوري، التي تُعد خط الدفاع الأساسي لتجنب الأخطاء وتحول المشكلات الصغيرة إلى أضرار كبيرة. ويؤكد الخبراء أن عملية الإصلاح يجب أن تكون مستمرة وضرورية، ولا يمكن أن تحل محل الصيانة الدورية، التي رغم تكلفتها المالية العالية على المدى الطويل، فإن الكلفة الحقيقية للإهمال تكون أعلى بكثير من حيث الأرواح والممتلكات التي تُفقد يومياً.

من جهة أخرى، أدى التزايد الكبير في أعداد السيارات دون وضع خطط لتطوير البنية التحتية وتوسيع الطرق لتستوعب هذا العدد، إلى ضغوط غير مسبوقة على شبكات الطرق الحالية، خاصة وأن معظمها في حالة تدهور متقدمة، هذا الازدحام الشديد يزيد من سرعة اهتراء الطرق وتآكلها، ويؤدي بشكل مباشر إلى ارتفاع عدد الحوادث المرورية، إضافة إلى ذلك، تفتقر أغلب الشوارع في قرى وريف المدن الساحلية إلى علامات طريق واضحة ومسارات مخططة، ما يربك السائقين ويشكل خطراً مباشراً على حياتهم، وعلى حياة المارة، وخاصة الأطفال وطلاب المدارس، أو من يسوقون الدواب على الطرق.

كما تشير بعض الدراسات المحلية إلى أن سياسة فتح استيراد السيارات ساهمت في تفاقم المشكلة، إذ خدمت مصالح فئات محددة من التجار والمستوردين، وزادت من الأرباح على حساب معايير السلامة العامة ففي ظل غياب الرقابة والخطط التنظيمية، يتم استيراد السيارات بأقل تكلفة لتحقيق مكاسب مادية، دون مراعاة المعايير الفنية والأمنية اللازمة، مما يزيد من المخاطر على الطرق، كما أن هذه السياسة تُنفق بالعملات الأجنبية، ما يؤثر سلباً على الموارد المالية المحلية، ويحد من قدرة الدولة على تمويل مشاريع صيانة الطرق بشكل دوري.

ويشير الخبراء إلى أن هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى زيادة الاهتراء والتآكل في الطرق الفرعية والرئيسية، ما يزيد من خطر الحوادث اليومية ويؤدي إلى خسائر بشرية متكررة، وفي ظل غياب خطط شاملة لتوسيع الطرق وتحسينها ووضع برامج صيانة دورية، يظل المواطنون معرضين للخطر كل يوم على الطرقات، مما يطرح تساؤلات جدية حول أولويات إدارة الموارد العامة وأهمية السلامة المرورية كحق أساسي من حقوق المواطنين.

وفي النهاية، تظل الطرق في الساحل السوري مثالاً حيّاً على أزمة البنية التحتية، وعلى تأثير الإهمال والفساد على حياة الناس، حيث تتحول الرحلات اليومية إلى مغامرات محفوفة بالمخاطر، وتستمر الأرواح والممتلكات في الفقدان، ما يجعل من الحاجة إلى حلول عاجلة ومستدامة مطلباً ملحاً لإنقاذ المواطنين وضمان سلامتهم على الطرقات.

ارتفاع تكاليف علاج الأسنان في حمص يُثقل كاهل المواطنين وسط تراجع القدرة الشرائية

حمص/ بسام الحمد

تشهد مدينة حمص في الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في تكاليف علاجات وتصليحات الأسنان، مما شكل عبئاً كبيراً على السكان في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد. وأصبحت زيارة عيادة طبيب الأسنان بالنسبة للكثيرين من أهالي حمص رفاهية يصعب الوصول إليها، بعد أن تضاعفت أسعار الخدمات العلاجية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية. حيث تشير المعلومات الميدانية إلى أن تكلفة الحشوة البسيطة التي كانت لا تتجاوز ٢٠ ألف ليرة سورية قبل عامين، وصلت الآن إلى أكثر من ١٥٠ ألف ليرة، بينما تجاوز سعر تلبيس السن الواحد حاجز المليون ليرة في بعض العيادات الخاصة.

يعزو أطباء الأسنان هذا الارتفاع الكبير في الأسعار إلى عدة عوامل أبرزها ارتفاع أسعار المواد المستوردة التي تدخل في صناعة الحشوات والتلبيسات، حيث أن أكثر من ٩٠٪ من المستلزمات الطبية المستخدمة في عيادات الأسنان تأتي من الاستيراد. كما أدت العقوبات الاقتصادية إلى صعوبة استيراد هذه المواد وارتفاع كلفة شحنها، مما انعكس مباشرة على تكلفة العلاج. ويضيف الأطباء أن انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وارتفاع أسعار الوقود والمولدات قد زاد من تكاليف تشغيل العيادات، حيث تحتاج الكثير من الأجهزة الطبية إلى طاقة كهربائية مستمرة ودقيقة.

من جهة أخرى، يشتكي المواطنون من عدم وجود بدائل حقيقية في القطاع العام، حيث أن المراكز الصحية الحكومية تعاني من نقص حاد في المواد الأساسية وأحياناً في الكوادر المتخصصة، مما يجبر المرضى على اللجوء للقطاع الخاص رغم تكاليفه الباهظة. وتقول سيدة أربعينية من أهالي حمص: «اضطررت لبيع خاتم زواجي لتغطية تكاليف علاج أسناني بعد أن عانيت من آلام مبرحة لأسابيع»، بينما يذكر شاب في العشرينيات أنه اضطر للتخلي عن علاج تقويم الأسنان الذي كان يحتاجه بعد أن ارتفع سعر الجلسة الواحدة إلى ما يعادل راتبه الشهري.

أمام هذا الواقع، لجأ بعض السكان إلى الحلول المؤقتة مثل السفر إلى المحافظات المجاورة بحثاً عن أسعار أقل، أو تأجيل العلاج إلى حين تحسن الأوضاع المادية، فيما اضطر آخرون إلى اللجوء للعلاجات الشعبية أو المسكنات لتجنب تكاليف زيارة الطبيب. لكن الأطباء يحذرون من مخاطر هذه الممارسات، حيث أن إهمال علاج الأسنان قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة تصل إلى فقدان الأسنان أو التهابات اللثة المزمنة التي قد تؤثر على الصحة العامة.

في محاولة للتخفيف من حدة الأزمة، بدأت بعض الجمعيات الخيرية في المدينة بتنظيم قوافل طبية مجانية لعلاج الأسنان، لكن هذه المبادرات تبقى محدودة ولا تستطيع تغطية الاحتياج الكبير. كما ظهرت في الفترة الأخيرة عيادات تقدم أسعاراً مخفضة نسبياً، لكنها غالباً ما تستخدم مواد ذات جودة أقل لتتمكن من تخفيض التكاليف.

يؤكد الاقتصاديون أن أزمة طب الأسنان في حمص هي جزء من أزمة اقتصادية شاملة، وأن الحلول الجذرية تتطلب معالجة أسباب انهيار القيمة الشرائية لليرة السورية، وتسهيل استيراد المستلزمات الطبية، ودعم القطاع الصحي الحكومي. وفي ظل غياب حلول سريعة، يبدو أن معاناة أهالي حمص مع تكاليف علاج الأسنان ستستمر، مما يزيد من انتشار المشاكل الصحية الفموية بين مختلف شرائح المجتمع، خاصة الفئات محدودة الدخل التي تشكل الغالبية العظمى من سكان المدينة.

تطبيقات البث المباشر في سوريا.. بين البحث عن الرزق ومخاطر الاستغلال الإلكتروني

تقرير/ مرجانة إسماعيل

في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها سوريا، تتحول تطبيقات البث المباشر والدردشة الصوتية لمصدر رزق للعديد من السوريات، لكنها تحمل في طياتها مخاطر الاستغلال والدعارة الإلكترونية. تقريرنا من دمشق يكشف قصصاً واقعية لسيدات وجدن أنفسهن أمام خيارات صعبة بين الحاجة الماسة للدخل والمحاذير الأخلاقية.

تقول سارة، وهي شابة في منتصف العشرينات من ريف دمشق: «بعد تخرجي من الجامعة لم أجد أي فرصة عمل مناسبة. سمعت عن تطبيق Bigo Live من صديقاتي، وبدأت العمل فيه كمذيعة». توضح سارة أنها بدأت بالحديث عن مواضيع عامة، لكنها سرعان ما اكتشفت أن المتابعين يفضلون المحتوى الأكثر إثارة. «في البداية كنت أرفض أي طلبات غير لائقة، لكن مع استمرار الأزمة وارتفاع الأسعار، أصبحت أكثر مرونة في قبول ما يطلبه المتابعون مقابل الهدايا النقدية».

أما أم يوسف، أرملة وأم لثلاثة أطفال، فتقول بحسرة: «كنت أعمل في تنظيف المنازل، لكن الدخل لم يكن يكفي. سمعت عن تطبيق للدردشة الصوتية يدفع المال مقابل التحدث مع الناس، فقررت التجربة». توضح أنها بدأت بالحديث العادي، لكنها اكتشفت لاحقاً أن التطبيق يستخدم كواجهة للدعارة الإلكترونية. «كان الوكيل يدفعني لقبول محادثات أكثر خصوصية مقابل أموال إضافية. شعرت بالذنب، لكن حاجة أطفالي جعلتني أستمر».

في الجانب الآخر، تحاول لينا، طالبة جامعية، الموازنة بين دراستها وعملها في أحد التطبيقات، لكنهم طلبوا مني لاحقاً تقديم محتوى إباحي. عندما رفضت، قطعوا رواتبي وهددوني بنشر صوري الشخصية».

في المقابل، تحاول بعض المنظمات المحلية توعية النساء بمخاطر هذه التطبيقات. تقول مسؤولة في جمعية نسائية: «ننظم ورش عمل لتعريف النساء بالحدود الفاصلة بين العمل الشرعي والدعارة الإلكترونية. المشكلة أن العديد من الفتيات الفقيرة تدفع بناتها لهذا العمل بسبب الحاجة الماسة».

أما على الصعيد القانوني، فإن غياب تشريعات واضحة لمكافحة الدعارة الإلكترونية يجعل من الصعب ملاحقة المستغلين. ويطالب نشطاء بسن قوانين صارمة لحماية النساء من هذه الممارسات، مع توفير بدائل عمل آمنة.

تبقى هذه الظاهرة في سوريا نتاجاً طبيعياً للأزمة الاقتصادية الطاحنة، حيث تدفع الظروف القاسية العديد من الأسر لاتخاذ قرارات صعبة. كما تطرح تساؤلات أخلاقية وقانونية معقدة في مجتمع ما زال يحتفظ بجزء كبير من قيمه التقليدية، بينما يضطر للتعامل مع متطلبات العصر الرقمي بكل ما يحمله من إيجابيات وسلبيات.

العدالة الاجتماعية... حجر الأساس للسلم الأهلي في سوريا

انعام نيوف

يعد غياب العدالة الاجتماعية تهديداً خطيراً للسلم الأهلي، لما يحمله من تداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة تهدد تماسك المجتمع، فحين يغيب نظام عادل لتوزيع الثروة والفرص، تتسع الفجوة بين الطبقات وتتعمق مشاعر الإقصاء والظلم لدى الفئات المهمشة، ما يخلق بيئة قابلة للانفجار في أي لحظة.

وفي الحالة السورية، كان غياب العدالة الاجتماعية أحد الأسباب الجوهرية التي مهدت لانفجار الأزمة التي عصفت بالبلاد، إذ أدى تركز الثروة والسلطة في أيدي نخبة فاسدة إلى تهميش الغالبية العظمى من الشعب، الأمر الذي ولّد حالة من السخط الجماعي وعدم الرضا الاجتماعي.

وأحد أخطر مظاهر هذا الغياب هو انهيار منظومة الحماية الاجتماعية التي يفترض أن توفرها الحكومة، حيث تراجعت الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، وفقدت الحكومة قدرتها على تأمين شبكة أمان تحمي المواطنين.

ومع تدهور الخدمات العامة وانهيار الاقتصاد، حُرم ملايين السوريين من أبسط حقوقهم في العيش الكريم. وحين تتخلى الحكومة عن دورها في حماية المجتمع، يلجأ الأفراد إلى بدائل أخرى، غالباً ما تكون على شكل انتماءات ما دون وطنية، كالعشيرة أو الطائفة أو القومية.

هذه البدائل، وإن وفرت حماية مؤقتة، فإنها تكرس الانقسامات الاجتماعية وتعزز الولاءات الثانوية على حساب الانتماء الوطني المشترك، مما يؤدي إلى تفتيت المجتمع إلى جماعات متصارعة، يدافع كل منها عن مصالحه الضيقة على حساب المصلحة العامة.

وفي سوريا، أسهم غياب العدالة الاجتماعية في تضخيم هذه التوترات، إذ تحولت المظالم الاقتصادية إلى صراعات جانبية تهدد السلم الأهلي ولا تعكس جوهر الصراع الحقيقي.

غياب العدالة الاجتماعية لا يعني فقط انتهاك الحقوق الاقتصادية للفئات المهمشة، بل يشمل أيضاً انهيار منظومة الحماية الاجتماعية، الأمر الذي يدفع المواطنين نحو شبكات حماية بديلة تزيد من حدة الانقسام وتضعف التماسك الوطني، وتجعل تحقيق السلم الأهلي أمراً بعيد المنال.

ومن ثم، فإن أي مسعى جاد لبناء سلم أهلي مستدام لا بد أن ينطلق من إعادة بناء منظومة العدالة الاجتماعية، بما يكفل توزيعًا عادلًا للثروة والفرص، ويعيد للدولة دورها كضامن للحماية الاجتماعية لجميع مواطنيها دون تمييز.

أي نظام يتجاهل العدالة الاجتماعية ويعتمد على القمع وحده لفرض الاستقرار، من دون معالجة المظالم الاقتصادية والفوارق الطبقية بين نخبة فاسدة وأغلبية مسحوقة، يضع السلم الأهلي على طريق الانهيار. فالمجتمع المحروم من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية يصبح أكثر استعدادًا للمواجهة والانفجار، وكلما تراجعت مستويات العدالة الاجتماعية تراكمت تحت السطح أسباب الانفجار. أما الاستقرار القائم على القوة وحدها فهو هش وزائف، وسرعان ما ينهار عند أول فرصة لاندلاع الأزمات، لأن الاستقرار الحقيقي يقوم على أسس اقتصادية واجتماعية قبل أن يكون أمنيًا.

في سوريا تغيب العدالة الاجتماعية منذ أن انهار الاقتصاد وتعرضت الغالبية للتهميش، والوضع الكارثي الذي نعيشه اليوم ليس وليد الصراع الأخير فقط، بل نتيجة سياسات ممنهجة تعود إلى سنوات طويلة. ومن هنا، فإن السير في طريق العدالة الاجتماعية لن يكون مهمة سهلة، لكنه ليس مستحيلاً إذا ما توافرت الإرادة السياسية الحقيقية.

ويتطلب ذلك إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية عبر إعادة بناء شبكة أمان تشمل التأمين الصحي الشامل، والدعم المباشر، وتأمين السكن اللائق، إلى جانب إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لخلق فرص عمل وتقليل التبعية الاقتصادية.

كما يستوجب الأمر إعادة الاعتبار لدور الحكومة كضامن للحقوق، من خلال وقف سياسات الخصخصة العشوائية التي حولت الحكومة إلى وسيط لنهب المال العام، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس الكفاءة والمساواة بعيداً عن المحسوبيات والولاءات الضيقة. فالعدالة الاجتماعية ليست مجرد مطلب إنساني، بل هي شرط لبقاء السلم الأهلي، الذي لا يُفرض بالقوة والسلاح، وإنما يتحقق عبر توزيع عادل للثروة، ومنظومة حقوق تعيد للوطن قوته وللمواطن كرامته.

الرّهان على الثقافة

عزالدين عناية

النهضة الحضارية هي صنو النهضة الثقافية، والكلام ليس من باب التحفيز المجاني الذي نسوقه؛ بل هو مما تنبئه وقائع سوسيولوجيا الثقافة ومقرّرات تاريخ الحضارات. فمَا هو متعذّر، تحقيق نهضة في غياب رؤية ثقافية لا تولي الشأن المعرفي والعلمي والفني الدور والحضور اللازمين. وقد تعثّرت العديد من الإصلاحات الاجتماعية والمطامح النهضوية، وفشلت جملة من الثورات والانتفاضات، لافتقارها إلى منظور ثقافي معمّق. ففي غياب الثقافة يتحرّك فعل التغيير الاجتماعي أو نشدان الإصلاح، في إطار من العتمة، أي بدون خارطة طريق تسوسه، أو لنقل بدون روح تُحفّز إرادة الناس وتشحذ العزائم.

وفي ظلّ طلب الخروج من الركود المجتمعي والجمود الحضاري، قد لا يعير القائمون على عمليات النهوض الثقافة المكانة اللازمة والدورَ المقدّر، ظنّاً أنها عنصر تكميلي وليست عنصرا حاسما في العملية النهضوية. مع أنّ الثقافة تنتمي إلى عناصر الرساميل الرمزية والمعنوية التي تملكها الشعوب على غرار الثروات المادية والطبيعية. وهي تنطوي على شحنة من التحفيز والتحريض المعنويين مما لا تملكه عناصر القوة المادية، مثل الاستثمار في الإنتاج والتصنيع والخدمات والتجارة، التي باتت تعدّ العماد الأبرز لأيّ نهوض حضاري بالمعنى المادي.

ذلك أنّ مطلب التعويل على الثقافة هو عنصرٌ لا غنى عنه في بناء الوعي، المتلخّص في بلورة التناغم الجمعي القادر على إدراك حضور الذات في عالم يطفح بالمتغيّرات. صحيح تتنوّع عناصر المنتوج الثقافي، وبالمثل تتعدّد المؤسّسات العاملة في المجال، ولكن المقصد المنشود يظلّ في السير صوب إعداد الكائن الواعي وتحقيق المواطن المسؤول، الذي يمثّل المبتغى الأسمى من وراء العملية الثقافية. ولذلك ما لم تتبن سياسة ثقافية هادفة من وراء العملية الثقافية، فإنّ الفعل الثقافي يظلّ خارج الاستثمار المراد. وعلى مستوى فردي، وبالمثل على مستوى جماعي، يلوح امتلاك ناصية الثقافة عنصرا حاسما في الخروج من حالة العدم إلى حالة الوجود، ومن طور سلبي إلى طور إيجابي.

إذ بمراجعة التجارب النهضوية الناجحة في كثير من المجتمعات، يتبين أنّ التعويل الحازم على الفعل الثقافي في إنجاح العملية النهضوية، هو عنصر فعّال في اختزال الزمن وطيّ المسافات الحضارية. وكلّما غاب العنصر الثقافي أو استهين بدوره، إلا واضطربت الرؤية وارتبك المسير. فالفعل الثقافي هو فعل الاستثارة المرافق لمسعى التغيير الناجع. والاستثمار في المردود الثقافي على نطاق مجتمعي، يعني العمل على خلق حالة من التحفّز الجمعي نحو الرقيّ، الذي يغدو التطلع إلى النهوض الحضاري بموجبه هاجسا مشتركا بين فئات شعبية واسعة.

قد يستهين البعض بالدّور الثقافي، أو تجري إزاحته إلى مواضع ثانوية، ولكن التقييم الصادق للعملية النهضوية برمتها يأتي من إطار المنظور الثقافي، وإن لزم التقويم العملي للممارسات أيضا، إن بدت عثرات أو انحرافات أو منزلقات. فللثقافي قدرة في إدراك المحاسن والمساوئ وتقييم النتائج والآثار. ومنذ أن أرست المجتمعات الحديثة تقليد التمدرس الإجباري، وفصّلت في ضوابطه وشروطه ومضامينه، تبيّن ما للتكوين التعليمي والثقافي من أثر حاسم، في عملية تنشئة الأفراد وبناء المجتمعات. لكن ينبغي أن نشير إلى شيء مهمّ، أن العنصر التعليمي والعنصر الثقافي هما مكوّنان متقاربان، ولكن ليسا مترادفين فلكل مجاله ودوره ورسالته.

ولسائل أن يسأل ما الذي تخلّفه الأبعاد الثقافية في الفرد علاوة على رقيّ الإحساس، وغور النباهة، ورسوخ الحسن المدني؟ ثمة عنصر آخر في غاية الأهمية ألا وهو القدرة العالية على الفرز النقدي والتمييز الذهني، أي أن يغدو الواعي ثقافيا محصّنا من سيل الخطابات الغوغائية التي تلوح متربّصة بمن يملكون هشاشة ثقافية، ممّن تراهم عرضة لترديد الأقاويل واستهلاك الأراجيف، وما أكثرهم في عالم افتراضي يعجّ بشتّى الغوغائيين. ومن ثَمّ فإنّ المزيّة المقدّرة التي يخلّفها الوعي الثقافي تتلخّص في الاقتدار على التمييز بين الغثّ والسمين في مجالات عدّة، وفرز المصلحة من المفسدة. وبفضل اكتساب تلك المقدرة يخرج المرء من مستوى الأمّية في فهم الأشياء إلى مستوى الأهلية في ترجيح الأشياء. ومن مستوى التعامل الساذج إلى مستوى التعامل المدرك لغور المقاصد وأبعادها وآثارها. ولما يخلّفه الوعي الثقافي من تحرّر ذهني ورقيّ معرفي واستقلال نظر، فهو بالمؤكد حصيلة صيرورة ثقافية واعية ومستدامة وليس نتاج بناء مستعجل.

فالوعي الثقافي هو تلك الحصانة الذهنية التي يكتسبها المرء والتي تقيه مساوئ الاغتراب، أي أن يسلك وفق مقتضيات عقلية بديهية، ولا ينساق بموجب الاتباع أو التقليد أو مجاراة الحشد. وهو ذلك الرصيدُ الذهني الذي يمنح الفرد قدرةً على تثمين المغايَرة والاختلاف ومراعاة التنوع، فضلا عمّا يخلّفه من أثر في حُسن التواصل مع الآخرين، والإحساس بالانتماء إلى كلّ جمعي وتحمّل المسؤولية ضمن مكوّناته. «فليست الثقافة امتلاك مخزن معبّأ بالمعلومات، ولكنّها تلك القدرة التي يمتلكها العقل لفهم الحياة والمكان الذي نموضع أنفسنا فيه، وعلاقاتنا التي ننسجها مع الآخرين. ومن ثَمّ يحوز الثقافة من يملك الوعي بذاته وبالآخرين، ومن يحسّ أنّ علاقة تربطه بالكائنات الأخرى كافة»، ذلك بالفعل ما يقرّه المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي في قولته الآنفة الواردة في «دفاتر السجن».

يعيد الرهان الثقافي طرح سؤال الإنتاج الثقافي، ففي ظلّ الأوضاع التي تميّز الثقافة العالمية بات لزاما الحديث عن حظوظ الثقافة العربية في هذا المعترك الحاشد، بكلّ تجرّد ومسؤولية. فهل هي قادرة على طرح منجز مقدّر كونيا بعيدا عن الادّعاءات الإبداعية؟ أيّ إنتاج عمل، يتخطى المنجز السردي الذي بات مستحوذا على المخيال الإبداعي العربي، ويشمل الدراسة والبحث وكتب الأطفال واليافعين والخطاب المعرفي بأنواعه، أي تقديم منجز جدير بأن يحظى بالتقدير والعرفان. والواقع أنّ ثمة حقولا ومجالات، وهي كثيرة، لا يستطيع القارئ العربي أن يراجع فيها مؤلّفا بالعربية سوى ما هو مترجم، لضعف مبناها وترهّل محتواها وخواء طروحاتها. فكيف لثقافة بهذا العوز أن تعرض ذاتها على الساحة العالمية وأن ينصت إليها في الخارج؟ وكيف لثقافة لا تصغي للعالم ولا تتحاور مع الخارج، أقصد عبر الترجمة والنقل والمثاقفة، وتودّ الحضور على المنصات العالمية؟ ولولا منجزات بعض المؤسسات التي تشكّلت في العقود الأخيرة في البلاد العربية، لتحولت خارطة واسعة لحضارة عريقة إلى بيداء قاحلة.

لكنّ الرهان على الثقافة هو رهان مركّب، فهو كما يولي لإنتاج الذاخلي الرعاية اللازمة، مبدعا وإبداعا، فهو يولي الإنتاج العالمي المتابَعة الحريصة والجلب الدؤوب عبر الترجمة. ولعل ما زاد من تعكّر أوضاع الثقافة العربية تحول فئات جامعية واسعة إلى شرائح وظيفية تؤدّي مهام إدارية وليست شرائح إنتاجية إبداعية للمعارف، مع أن الآمال معقودة عليها. فهناك مهمتان باتتا متروكتين للمبادرة الخاصة ألا وهما البحث والترجمة، بعد أن تقلّص دور مؤسسات الدولة المعهود. ولكن ولحسن الحظ حافظتْ ثلّة من الدول على حضور مؤسسات الدولة في هذين القطاعين ولم تفرّط في مهامها. ترفدها جوائز للتحفيز على المستوى الوطني والعربي والعالمي، في البحث والإبداع والإنجاز والترجمة في ما يخص الثقافة العربية. وبالمثل ثمة مثابرة في الترجمة من اللغات العالمية، تتابع منجز الإبداع والفكر العالميين، وكذلك حرص على بثّ الوعي الثقافي، عبر سلاسل المنشورات والمجلات مشرقا ومغربا، وهي منجزات تحسب في رصيد هذه الدول.

أستاذ تونسي بجامعة روما - إيطاليا

خسائر فادحة لمربي الماشية في درعا نتيجة ارتفاع أسعار الأعلاف

درعا/ رجاء مختار

تشهد محافظة درعا في جنوب سوريا أزمة حادة يعاني منها مربو الماشية بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الأعلاف، مما تسبب في خسائر مادية فادحة للعديد من العائلات التي تعتمد على تربية المواشي كمصدر رئيسي للدخل.

وقد وصلت أسعار الأعلاف إلى مستويات قياسية، مما دفع الكثير من المربين إلى تقليل أعداد رؤوس الماشية أو حتى التخلي عن هذه المهنة تمامًا، في ظل عدم وجود حلول حكومية أو بدائل مجدية اقتصادياً.

وفقًا لشهادات عدد من المزارعين في المنطقة، فإن أسعار الأعلاف، وخاصة الشعير والذرة، ارتفعت بنسبة تزيد عن ١٠٠٪ خلال العام الماضي، مما جعل تكلفة التغذية باهظة جدًا مقارنةً بالإيرادات التي يحققونها من بيع الحليب واللحوم.

وأشاروا إلى أن سعر كيس الشعير، الذي كان يباع بما يعادل حوالي ألفي ليرة سورية قبل عام، أصبح الآن يتجاوز ٥ آلاف ليرة، بينما وصل سعر طن العلف المستورد إلى أكثر من ٤ ملايين ليرة، وهو ما يعادل ضعف ما كان عليه قبل سنوات قليلة.

هذا الارتفاع الكبير في التكاليف أدى إلى تراجع الإنتاجية، حيث لم يعد بإمكان الكثير من المربين توفير الغذاء الكافي للمواشي، مما أثر سلباً على صحتها وجودة منتجاتها. كما أن انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين قلص من الطلب على اللحوم والألبان، مما زاد من ضغوط السوق على المربين الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تغطية نفقاتهم الأساسية. بعض المزارعين اضطروا لبيع جزء من قطعانهم بأسعار زهيدة لتجنب خسائر أكبر، بينما لجأ آخرون إلى استبدال الأعلاف الصناعية بمواد أقل جودة مثل بقايا المحاصيل الزراعية، مما أثر على نمو الماشية وقدرتها الإنتاجية.

الأزمة لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل امتدت إلى الجانب الاجتماعي، حيث تعتمد مئات العائلات في درعا على تربية المواشي كمصدر وحيد للرزق، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من شح فرص العمل الأخرى. مع استمرار تدهور القوة الشرائية وارتفاع تكاليف المدخلات، يزداد خطر انهيار هذا القطاع الحيوي، مما يهدد بزيادة معدلات الفقر والبطالة في المحافظة.

من جهتها، لم تقدم الجهات الحكومية أو المنظمات الدولية حتى الآن حلولاً ناجعة لتخفيف الأعباء عن المربين. فغياب الدعم الرسمي للأعلاف، وعدم وجود سياسات استراتيجية لتنمية الثروة الحيوانية، زاد من تعقيد المشكلة. كما أن القيود المفروضة على الاستيراد وتراجع الإنتاج المحلي بسبب تغير الظروف المناخية وتدهور الأراضي الزراعية ساهمت في تفاقم الأزمة.

في ظل هذا الواقع، يناشد مربو الماشية في درعا الجهات المعنية بالتدخل العاجل لتوفير الأعلاف بأسعار مدعومة أو إيجاد بدائل تغذوية منخفضة التكلفة، بالإضافة إلى تقديم قروض ميسرة تساعدهم على تجاوز هذه المرحلة الصعبة. كما أنهم يؤكدون على ضرورة وجود خطط طويلة الأجل لتنظيم القطاع وتشجيع الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية، بما يضمن استدامة المهنة ويحمي آلاف العائلات من خطر الإفلاس.

وتعكس أزمة غلاء الأعلاف في درعا التحديات الكبيرة التي تواجه القطاع الزراعي والحيواني في سوريا بشكل عام، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والاضطرابات التي تشهدها البلاد منذ سنوات. ولا يبدو أن هناك بوادر قريبة لحل هذه المعضلة، ما لم يتم اتخاذ إجراءات عملية وفعالة لدعم المربين وإنقاذ قطاع حيوي يساهم في تأمين الغذاء الأساسي للمواطنين.

محصول الخيار... بين المردود الجيد والتكاليف الباهظة لزراعته

الرقة/ حسن الشيخ

يعتبر محصول الخيار من المحاصيل الصيفية ذات المردود الجيد لمزارعي الرقة وأريافها، وتتطلب زراعته خبرة زراعية جيدة إلى جانب توفير الأسمدة والمخصبات الزراعية لحاجته الى الدعم الدائم والمستمر الى نهاية مراحل تحقق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة لتأمينه دخل مادي جيد للمزارعين، ويعمل في هذه الزراعة نسبة كبيرة من العمال خلال هذا الفصل من السنة، وتبدأ زراعته مع بداية شهر نيسان ويستمر حتى نهاية أيلول اي مع بداية دخول فصل الخريف.

مراحل زراعته

وفي لقاء مع أحد المزارعين من ريف الرقة الشمالي عساف الأحمد شرح لصحيفتنا مراحل زراعة هذا المحصول بالقول:» الضارة التي تعيق نمو المحصول بعملية التعشيب، وتتكرر هذه العملية لأكثر من مرة حتى يصل المحصول الى مرحلة الجني».

وتابع، «هنالك تكاليف مادية باهظة تقع على كاهل الفلاح مع بداية زراعة محصول الخيار تأتي من ارتفاع أسعار الأسمدة والبذور، وعدم وجود جهة تدعمنا وتساعدنا لنستطيع تحمل هذه التكاليف المرتفعة، بحيث تبلغ تكلفة الدونم الواحد ما يقارب (١٥٠-٢٠٠) دولار.

وناشد في نهاية حديثه لجان الزراعة والجهات الداعمة لدعم المزارعين للاستمرار في زراعة هذا المحصول، وتقديم الإرشاد الزراعي لهم.

الخيار بين تأمين فرص عمل وأمراض وهناك بعض الأمراض التي تصيب هذا المحصول وتسبب خسارة فادحة للمزارع ذات أساس حشري وفطري، ومن أشدها تأثيراً مرض الذبابة البيضاء (المن)، والمرض الفطري (الذبول)، ويتم مكافحتها بالأدوية الزراعية المناسبة بعدة طرق، إما بالرش على الأوراق، أو بإضافتها مع مياه السقاية.

تسويق المحصول وأسعاره

تتأرجح أسعار المحصول في اسواق تصريفه بين ارتفاع وانخفاض، ويتأثر المزارع بشكل كبير بهذا التأرجح، في حين أن أسعار مبيعه لهذا العام تساعد الى حد ما في تغطية التكاليف، وتحقيق أرباح جيدة لمزارعيه بحيث يتراوح ثمن الكيلو غرام من ٤٠٠٠-٦٠٠٠ ليرة سورية في السوق المحلية، مقارنة بأسعاره في العام الماضي التي كانت متدنية بشكل كبير، بإضافة الى ذلك يتحمل المزارع تكاليف النقل والتسويق الى أسواق التصريف، مع دفع أجرة مبيع للتجار الخضار (كمسيون).

ويأمل المزارعون بتحقيق أرباح جيدة هذا العام من هذا المحصول الذي يعد من المحاصيل التي يدأب مزارعو المنطقة على زراعتها باستمرار، ورفد السوق المحلية بالخضروات الطازجة التي تعمل على كسر أسعار أغلب الخضروات المستوردة.

الراموسة... قلب حلب الصناعي يعود للحياة بعد سنوات من الدمار

حلب/ خالد الحسين

في منطقة الراموسة، كان ضجيج المعارك وراتحة البارود هما المسيطرين على المشهد لسنوات. أما اليوم، فصوت ماكينات المصانع يعلو مجدداً، ليعلن عن عودة خجولة لكنها قوية لأحد أهم شرايين الاقتصاد السوري: الصناعة الحلبية. الراموسة، التي كانت مسرحاً لمعارك ضارية حسمت مصير حلب، تحاول الآن نفض غبار الحرب والعودة إلى سابق عهدها كقلب نابض بالإنتاج.

عندما تطأ قدماك الراموسة اليوم، لا يمكنك إلا أن تتأمل في حجم الدمار الذي خلفته الحرب. هياكل مصانع منهارة، أسقف متآكلة، وجدران مثقوبة بآثار القذائف. لكن وسط هذا الخراب، بدأت تظهر ملامح الحياة. أصحاب المصانع، الذين فروا من جحيم الحرب، يعودون ببطء لتقييم الأضرار، وبدء رحلة إعادة الإعمار. يروي لنا الحاج أبو محمد، صاحب مصنع للنسيج، كيف وجد مصنعه بعد عودته: «كان مجرد كومة من الركام. لم يتبق شيء. حتى الماكينات التي لم تسرق كانت مدمرة بالكامل». ولكنه يضيف بنبرة ملؤها الأمل: «لا يمكن أن نستسلم. هذا هو عملنا، وهذا هو تاريخنا. عدنا لنبني من جديد».

العودة ليست سهلة يواجه الصناعيون تحديات كبيرة، تبدأ من التمويل ولا تنتهي عند البنية التحتية. البنوك لا تقدم قروضاً كافية، والمصرف المركزي يفرض قيوداً على التحويلات المالية. يقول فادي، وهو صناعي شاب ورث مصنعاً عن والده: «أكبر مشكلة تواجهنا هي تأمين رأس المال. كل ما نملكه استثمرناه في إعادة الإعمار. نحتاج إلى دعم حكومي حقيقي، لا مجرد وعود».

بالإضافة إلى التمويل، هناك مشاكل أخرى كالبنية التحتية المتهالكة، ونقص الكهرباء والمياه، وارتفاع أسعار المواد الأولية. شبكات الكهرباء والماء لا تعمل بانتظام، مما يضطر أصحاب المصانع إلى الاعتماد على المولدات الخاصة، التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود.

على الرغم من كل الصعوبات، فإن الأمل هو ما يدفع هؤلاء الصناعيين إلى الأمام. كثيرون بدأوا بالعمل على نطاق محدود، مستخدمين ما تبقى لديهم من موارد. يعتمدون على خبرتهم الطويلة في الصناعة، وعلى شبكات علاقاتهم التجارية القديمة. بعضهم بدأ في تصنيع قطع صغيرة من النسيج، أو أجزاء من الأثاث، أو حتى المواد الغذائية، بهدف إعادة بناء القاعدة الإنتاجية شيئاً فشيئاً. يوضح خالد، صاحب مصنع للأثاث: «بدأنا بتصنيع قطع صغيرة من الأثاث المنزلي. الطلب قليل، لكنه موجود. الأهم هو أن العجلة بدأت تدور من جديد».

دور القطاع العام والمجتمع المحلي

الحكومة الانتقالية تزعم دعم هذه العودة، لكن جهودها لا تزال غير كافية في نظر الصناعيين. هناك مبادرات لإعادة تأهيل البنية التحتية، وإصلاح شبكات الكهرباء والمياه، لكن وتيرة العمل بطيئة. في المقابل، يلعب المجتمع المحلي دوراً كبيراً في دعم هذه العودة. فالعمال يعودون للعمل بأجور أقل من السابق، والبعض يقدم خدماته للمساعدة في إعادة البناء، مدفوعين بالرغبة في استعادة الحياة الطبيعية.

الراموسة لم تعد مجرد منطقة صناعية. إنها رمز لإرادة الحياة والصمود. هي قصة عن صناعيين قرروا أن يصنعوا الأمل من بين الركام، وأن يبنوا مستقبلهم بأيديهم. الطريق لا يزال طويلاً ومليئاً بالعقبات، لكن الإصرار موجود، والعمل مستمر. قد تكون العودة خجولة اليوم، ولكنها بالتأكيد تحمل في طياتها الأمل بغد أفضل، حيث تعود حلب لتكون كما كانت: قلب الصناعة السورية النابض بالحياة.

زواج الأقارب في درعا... عادة اجتماعية تثير الجدل بين التأييد والمخاطر الصحية

درعا/ رجاء مختار

لا تزال ظاهرة زواج الأقارب منتشرة بشكل واسع في محافظة درعا، حيث تُعتبر عرفاً اجتماعياً متجذراً في تقاليد العائلات الريفية والمحافظة، رغم التحذيرات المتكررة من مخاطره الصحية على الأجيال الجديدة. ففي مجتمع يقدس الروابط العائلية ويسعى إلى الحفاظ على الموروث والتماسك الداخلي، يجد الكثيرون في زواج الأقارب ضمانة لحماية العلاقات الاجتماعية وتقوية الروابط بين الأسر ذات النسب الواحد.

إلا أن الأطباء والمختصين يحذرون من أن هذه الظاهرة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمراض الوراثية والإعاقات لدى الأطفال، مما يستدعي التوعية بضرورة الفحص الطبي قبل الزواج.

تشير الإحصائيات غير الرسمية إلى أن نسبة زواج الأقارب في درعا تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من إجمالي حالات الزواج، خاصة في المناطق الريفية والقرى التي تزداد فيها العادات التقليدية قوة. وتعود أسباب انتشار هذه الظاهرة إلى عوامل عدة، أبرزها الرغبة في الحفاظ على الممتلكات العائلية داخل النسب الواحد، وتجنب تدخل الغرباء في الشؤون الأسرية، بالإضافة إلى الاعتقاد السائد بأن زواج الأقارب يضمن استقرار العلاقة الزوجية بسبب معرفة العائلات ببعضها مسبقاً. كما أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تلعب دوراً في ترجيح كفة هذا النوع من الزواج، نظراً لتقليل التكاليف المادية المرتبطة بالمهور وحفلات الزفاف المبالغ فيها.

لكن في المقابل، تؤكد التقارير الطبية أن زواج الأقارب يزيد من احتمالية انتقال الأمراض الوراثية، مثل فقر الدم المنجلي والتلاسيميا والإعاقات الذهنية، بسبب تشابه الجينات بين الأبوين. وقد سجلت مستشفيات درعا حالات متكررة لأطفال يعانون من أمراض مزمنة ناتجة عن زواج الأقارب، مما يشكل عبئاً على النظام الصحي وعلى الأسر التي تضطر إلى تحمل تكاليف علاج باهظة.

ورغم وجود حملات توعوية هنا وهناك تشجع على إجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج، إلا أن الكثيرين لا يزالون يتجاهلون هذه النصائح بسبب العادات الاجتماعية أو نقص الوعي الصحي.

من الناحية الاجتماعية، يرى مؤيدو زواج الأقارب أنه يعزز تماسك العائلة الكبيرة ويقلل من احتمالية حدوث مشاكل بين العائلتين، كما أنه يضمن - في نظرهم – استمرارية العادات والتقاليد التي توارثوها عن أجدادهم. إلا أن المعارضين لهذه الظاهرة يشيرون إلى أنها تساهم في تقليل التنوع الجيني، مما قد يؤدي إلى ضعف المناعة لدى الأجيال القادمة.

كما أن بعض الدراسات الاجتماعية تُظهر أن زواج الأقارب ليس بالضرورة ضماناً لاستقرار الزواج، إذ أن نسبة الطلاق في هذه الزيجات ليست أقل من الزيجات الأخرى، خاصة مع تزايد الضغوط الاقتصادية وتغير المفاهيم الاجتماعية لدى الشباب.

في ظل غياب إحصاءات رسمية دقيقة حول آثار زواج الأقارب في درعا، تبقى المشكلة محل جدل بين الأطباء الذين يحذرون من مخاطرها، وبين الأهالي الذين يتمسكون بعاداتهم. بعض العائلات بدأت تُظهر وعياً أكبر بأهمية الفحص الطبي قبل الزواج، لكنها لا تزال تميل إلى تزويج أبنائها من الأقارب حتى مع وجود نتائج طبية تحذر من ارتفاع نسبة الأمراض. وهذا يُظهر أن تغيير العادات الاجتماعية يحتاج إلى وقت طويل، بالإضافة إلى تعاون بين الجهات الصحية والمؤسسات الدينية والتعليمية لنشر التوعية اللازمة.

تبقى ظاهرة زواج الأقارب في درعا قضية معقدة تربط بين العرف الاجتماعي والمخاطر الصحية، مما يتطلب حلولاً متوازنة تحترم التقاليد من جهة، وتضمن سلامة الأجيال القادمة من جهة أخرى. فبدون تكثيف الحملات التوعوية وتوفير فحوصات وراثية ميسورة التكلفة، ستستمر هذه العادة في التسبب بمشاكل صحية واجتماعية قد تثقل كاهل الأسر والمجتمع ككل في المستقبل.

الغاز الأذربيجاني: بين وعود الكهرباء وواقع الانهيار الشامل في الشبكة الكهربائية وخصوصاً في اللاذقية

اللاذقية/ يوسف علي

تحولت الآمال الكبيرة بتحسن واقع الكهرباء في سوريا مع وصول الغاز الأذربيجاني عبر تركيا إلى كابوس مظلم. حيث جاء وصول الغاز مصحوباً بتصريحات رسمية من وزارة الكهرباء في الحكومة الانتقالية تُبشر بزيادة ساعات التغذية لتتجاوز عشر ساعات يومياً، مما أشعل توقعات المواطنين بتحسن طال انتظاره.

لكن المشهد انقلب رأساً على عقب فور انتشار أنباء بدء الاستفادة من الغاز. فبدلاً من التحسن، شهدت الشبكة الكهربائية الوطنية انهيارات متتالية بلغت ذروتها بخروج محطات توليد رئيسية عن الخدمة تماماً، لتنقطع الكهرباء بشكل شامل منذ ذلك الحين حتى لحظة إعداد هذه المادة.

والنتيجة كانت كارثية مع ساعات الليل خيّم ظلام دامس وبات يغطي مناطق شاسعة من سوريا، مع تأثر محافظة اللاذقية بشكلٍ خاص. وجد ملايين السوريين أنفسهم فجأةً بلا أدنى حدٍ من الخدمة الأساسية، في مفارقة قاسية مع التوقيت المُعلن لـ»الحل» المنتظر متزامناً مع أعلى ارتفاع درجات حرارة متوقعة خلال هذا العام.

في سياق تفسيرها للأزمة، أصدرت مديرية كهرباء اللاذقية تصريحاً رسمياً أرجعت فيه الانقطاع الشامل عن المحافظة إلى «الظروف الجوية الحالية وارتفاع نسبة الرطوبة المحمّلة بالغبار»، مؤكدةً أن فرقها «تعمل على غسل عوازل الخطوط ومحطات التوتر العالي بشكل مكثّف باستخدام صهاريج مياه إضافية وتكثيف الفرق الميدانية لضمان استمرارية التغذية». وعدت المديرية بأنها «تتّنفس لإعادة التوتر إلى المدينة في أسرع وقت ممكن».

رغم هذا التفسير المحلي من كهرباء اللاذقية، مع أن الانقطاع شمل مناطق أوسع، تبقى التساؤلات جادة حول التزامن المأساوي بين وصول «الحل» الموعود ألا وهو الغاز الأذري وحدوث أسوأ انهيار كهربائي شامل. يطرح المواطنون تساؤلاتٍ ملحةً عن جاهزية البنية التحتية المتهالكة أصلاً لاستيعاب أي مصدر طاقة جديد، وعن أسباب تعرض الشبكات الكهربائية لهذا الانهيار المتزامن مع ضخ الغاز.

حيث فسّر خبراء مختصون هذا الانهيار بأنّه ضعف في تخطيط الوزارة المؤقتة وعدم صيانة المحولات والعوازل منذ زمن طويل قبل الاعتماد عليها في توليد الطاقة الكهربائية بالغاز الجديد وتحميلها جهد عالي لم تعتد عليه إلى الآن منذ عشرات السنين.

بين الوعود الرسمية وتصريحات المبررات، تظل الحقيقة الأكثر إيلاماً هي استمرار معاناة السوريين في الظلام والحر الشديد، في انتظار إجابات حقيقية ومساءلة عن هذا الانهيار غير المبرر، والانتظار الأكبر هو من أجل عودة الكهرباء للمواطنين الذين يعانون ويلات الصيف والحرارة العالية.

قلة المياه وتقنين الري يهددان المحاصيل في ريف الرقة الشمالي

الرقة/ حسن الشيخ

يشهد ريف الرقة الشمالي هذه الأيام أزمة حادة في تأمين المياه لقنوات الري، نتيجة قلة الوارد المائي من المصادر المغذية للزراعات، ما دفع الجهات المسؤولة إلى اتباع نظام تقنين صارم في توزيع المياه على الأراضي الزراعية.

المزارعون في المنطقة عبّروا عن قلقهم الكبير من استمرار هذا الوضع، مؤكدين أن محاصيلهم الصيفية، مثل القطن والذرة والخضروات، بدأت تُظهر علامات العطش والجفاف، الأمر الذي ينذر بخسائر مادية فادحة في حال لم تُتخذ إجراءات عاجلة.

يقول المزارع محمد الخلف أحد مزارعي قرى الريف الشمالي: «نزرع على أمل أن نحصد، لكن مع انقطاع المياه لفترات طويلة لا نستطيع تأمين الري في المواعيد المناسبة، وهذا يهدد تعب الموسم كله».

ويرى المزارعون أن نظام التقنين، رغم ضرورته في ظل النقص الحالي، يحتاج إلى إدارة أكثر مرونة تضمن وصول المياه في أوقات حرجة لنمو المحاصيل، مع البحث عن بدائل مثل حفر الآبار أو تشغيل محطات ضخ إضافية.

ويقوم برنامج تقنين مياه الري بريف الرقة الشمالي على برنامج فتح القنوات ٣ أيام وإغلاقها ٣ أيام، بحيث يضمن ذلك وصول المياه إلى نهايات منظمات الري التي لا تصلها في الحالات العادية نتيجة ارتفاع وانخفاض مناسيب المياه، وقلة الوارد المائي من «بحيرة الطبقة « المغذية لقنوات الري بالريف الشمالي.

من جهتهم، ناشد عدد من المزارعين الجهات المعنية والمنظمات الزراعية الإسراع في إيجاد حلول دائمة للأزمة، مؤكدين أن استمرار العطش سيؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، ويؤثر سلباً على الأمن الغذائي المحلي.

وبينما ينتظر المزارعون أي تحسن في الوضع المائي، يبقى الأمل معلقاً على تدخل عاجل ينقذ الموسم قبل فوات الأوان.

المزارعون يرون أن الوضع يتطلب حلولاً عاجلة، مثل تشغيل محطات ضخ إضافية، وصيانة قنوات الري، وتوزيع المياه بعدالة أكبر، إلى جانب دراسة إمكانية دعم حفر الآبار الزراعية مؤقتاً لحماية المحاصيل من الجفاف.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى تراجع كبير في إنتاج المحاصيل الصيفية، ما قد ينعكس على الأسواق المحلية ويرفع الأسعار، فضلاً عن الخسائر المادية التي ستثقل كاهل المزارعين.

ويناشدون المزارعون الجهات المعنية والمنظمات الزراعية الإسراع في إيجاد حلول مناسبة تضمن إنقاذ الموسم قبل فوات الأوان، مؤكدين أن الأمن الغذائي المحلي يتأثر بشكل مباشر بهذه الأزمة.

أزمة مكبات النفايات في مدن وأرياف طرطوس... خطر بيئي واجتماعي يهدد السكان

طرطوس/ ا- ن

تعيش مدن وأرياف محافظة طرطوس أزمة متفاقمة في إدارة النفايات الصلبة، مع انتشار مكبات النفايات في محيط مدن الدريكيش والشيخ بدر وصافيتا والقدموس وبانياس، إضافة إلى المناطق المشتركة بين المدن والأرياف المتجاورة، وتسبّب هذه المكبات بيئة خانقة مليئة بروائح كريهة، وحشرات وقوارض، وأمراض تتسلل إلى البيوت بصمت، دون أن تُطرح حلول جذرية على مدار سنوات طويلة.

ويصف خبراء البيئة الوضع بأنه يمثل انتهاكاً صارخاً لحق المواطنين في التنفس والعيش في بيئة سليمة، حيث لم تجلب المكبات سوى التلوث والمخاطر الصحية، ودمرت مساحات زراعية يعتمد عليها العديد كمصدر رزق. كما يشكل تلوث المياه الجوفية خطراً واقعياً قد يمتد أثره لعقود قادمة، ما يجعل هذه القضية أكثر من مجرد مشكلة بيئية، بل مسألة عدالة اجتماعية وحقوق إنسان أساسية.

ويشير السكان إلى أن المشكلة ليست جديدة، فقد اعتمدت السياسات السابقة على نقل مكبات النفايات من منطقة ريفية إلى أخرى دون معالجة جذور الأزمة. وغالباً ما كانت المناطق الريفية، التي تعاني أصلاً من ضعف الخدمات، هي الأكثر استهدافاً، فيما يبدو محاولة لتعميق الفجوة بين المدينة والريف، وخلق شعور بالغبن والتمييز في توزيع المخاطر البيئية.

ويرى المواطنون أن نقل المكبات من ريف إلى آخر لم يكن إصلاحاً، بل إعادة توزيع للأذى، دون احترام المساواة في حقوق السكان. فحماية بيئة مدينة بانياس أو مدينة القدموس لا يجب أن تكون على حساب خنق بيئة القرى التابعة لها، إذ أن الهواء والماء النقيين حق للجميع، وليس امتيازاً لبعض المناطق على حساب أخرى.

ويشير الخبراء إلى أن الحلول الحديثة لإدارة النفايات معروفة ومتاحة، وتشمل مصانع التدوير، ووحدات معالجة النفايات العضوية، ومواقع تخزين مؤقتة بعيدة عن التجمعات السكانية، بالإضافة إلى سياسات فرز النفايات من المصدر. ومع ذلك، فإن هذه الحلول تتطلب إرادة سياسية ورؤية بيئية حقيقية، وليس قرارات إسعافية مؤقتة تعيد إنتاج المشكلة في مناطق أخرى.

وتؤكد التقارير أن عشرات المبادرات والمجتمع المدني، على رأسها مجالس المدن التابعة للمحافظة، حاولت سد الفجوة الناتجة عن غياب مؤسسات الدولة، إلا أن الأزمة اليوم تفوق قدرات هذه المجتمعات المحلية، وتستدعي تدخلاً حكومياً عاجلاً لحماية صحة السكان ووضع حد للإهمال المتواصل.

ويضيف الخبراء أن إدارة النفايات الصلبة في طرطوس تتحول من أزمة خدمية إلى خطر بيئي وصحي واجتماعي واقتصادي يهدد استدامة الحياة في المدن والريف على حد سواء. فالإهمال أدى إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية الخاصة بالنفايات، بما في ذلك المكبات، والشاحنات، ومراكز الفرز. ونتج عن ذلك تلوث الهواء والتربة والمياه، وزيادة حالات التهابات الجهاز التنفسي والأمراض الجلدية، وتسجيل حالات سرطان خاصة بين الأطفال في المناطق القريبة من المكبات. كما تفشت الأمراض الناتجة عن تلوث المياه، وتسبب تراكم النفايات في زيادة عمالة الأطفال وتعطيل السياحة المحلية نتيجة المظاهر البيئية المشوهة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف علاج الأمراض المرتبطة بالتلوث.

ويشدد الخبراء على أن الحل الحقيقي يكمن في تحديث البنية التحتية، من خلال إنشاء مكبات صحية مغلقة وفق المواصفات العالمية، وتوفير أسطول حديث لجمع النفايات، مع اعتماد نظام رقمي لمتابعة عمليات الجمع. كما يجب التوسع في الفرز وإعادة التدوير عبر فرض فرز النفايات من المصدر (المنزل، السوق، المنشآت)، ودعم الصناعات المحلية لإعادة التدوير بمنح وتسهيلات ضريبية.

وأهم الإجراءات المطلوبة تشمل سن قوانين بيئية وطنية واضحة، وتطبيق العقوبات على المخالفين، وفرض غرامات على من يرمي أو يحرق النفايات عشوائياً، إلى جانب تعزيز التوعية المجتمعية والتعليم البيئي وإدخال مفاهيم إدارة النفايات في المناهج الدراسية، وإطلاق حملات إعلامية بالتعاون مع الجامعات والمنظمات المحلية والدولية. كما ينبغي دعم البلديات والمجالس المحلية بالتمويل المباشر من الحكومة والمنظمات، وتدريب الكوادر البلدية على إدارة النفايات الحديثة باستخدام التقنيات المتطورة.

ويؤكد الخبراء أن الحل لا يكمن في ردود فعل مؤقتة، بل في بناء نظام بيئي وطني مستدام يعالج جذور المشكلة ويستثمر في الإنسان والطبيعة على حد سواء. وتكمن أهمية الحلول العلمية في الاعتماد على بيانات موثوقة ودراسات ميدانية يشارك فيها مختصون، لضمان نهج متكامل وفعال لإدارة النفايات وحماية البيئة والصحة العامة في مدن وأرياف محافظة طرطوس.

حي وادي الجوز في حماة.. شاهد على غياب العدالة وذاكرة تُمسح بالجرافات

حماة/ جمانة الخالد

في قلب مدينة حماة، كان حي وادي الجوز يمثل نموذجاً حياً للتماسك الاجتماعي والتاريخ العمراني الذي تشكل عبر عقود من التعايش بين سكانه. لكن هذا الحي، الذي حمل اسمه دلالات المكان والذاكرة الجماعية، تحول إلى رمزٍ للمأساة التي عاشها الاف السوريين تحت حكم نظام الأسد.

فبعد أن كان حياً شعبياً يعج بالحياة، أصبح أثراً بعد عين، مُسح بالجرافات كجزءٍ من سياسة العقاب الجماعي التي اتبعها النظام ضد المناطق التي شاركت في الثورة. اليوم، يُعاد طرح الأرض التي أقيم عليها الحي كمشروع استثماري فاخر تحت اسم «حي الياسمين»، ليُختزل بذلك تاريخٌ كاملٌ من النضال والتهجير في صفقة عقارية تكرس غياب العدالة الانتقالية وتنتكر لحقوق السكان الأصليين.

لم يكن وادي الجوز مجرد حي عشوائي، بل كان جزءاً من نسيج المشاعات السورية التي تعود جذورها إلى العهد العثماني، حيث كانت الأراضي تُدار بشكل جماعي لصالح المجتمعات المحلية. لكن مع دخول الانتداب الفرنسي، تغيرت القوانين وأُلغيت فكرة الملكية المشتركة، لتحل محلها مفاهيم الملكية الخاصة والعامة. ومع استقلال سوريا، توافد الاف السكان من الأرياف إلى المدن، فاستقروا في الأحياء الطرفية مثل وادي الجوز، حيث بنوا منازلهم بجهودهم الذاتية، رغم غياب الترخيص الرسمي في كثير من الأحيان. ومع ذلك، لم يكن هؤلاء مغتصبين للأرض، بل اشتروا حقوق الارتفاق أو الحصص السهمية من ملاك الحصائر الزراعية، مما منحهم شرعية اجتماعية إن لم تكن قانونية بالكامل.

في سبعينيات القرن الماضي، أصدر نظام الأسد الأب «قانون التوسع العمراني» رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٩، والذي منح الدولة سلطة مصادرة الأراضي الزراعية والمشاعات تحت ذريعة التخطيط العمراني. لكن التطبيق العملي كشف عن فسادٍ منهجي، حيث تحولت هذه القوانين إلى أداةٍ لنهب الأراضي وحرمان السكان من حقوقهم. فبدلاً من توفير سكنٍ آمن للمواطنين، أصبحت الأراضي المُصادرة رهينةً للبيروقراطية والصفقات المشبوهة، بينما ظل السكان يعيشون في منازلهم تحت تهديد دائم بالهدم.

مع انطلاق الثورة السورية في ٢٠١١، انضم أهالي وادي الجوز إلى الحراك الشعبي مطالبين بالحرية والكرامة. لكن مع تصاعد المواجهات المسلحة، تحول الحي إلى ملاذٍ للمقاتلين المعارضين، مما جعله هدفاً للقمع الممنهج. في ٢٠١٣، وبعد اتفاقٍ مزعوم بين وجهاء الحي وممثلي النظام لوقف الاشتباكات، دخلت الجرافات الحي تحت حماية القوات الأمنية وهدمت المنازل بالكامل، متجاهلةً الاتفاقيات السابقة وحقوق السكان الذين امتلك الكثير منهم وثائق تثبت حيازتهم للأرض.

لم يكن الهدم عملاً عشوائياً، بل كان جزءاً من سياسة عقابية منهجية استهدفت تجريف المناطق التي وقفت ضد النظام، كما وثقت منظمات حقوقية مثل «هيومن رايتس ووتش». فبعد أن فقد السكان بيوتهم، تشتتوا في مخيمات النزوح شمالي سوريا، دون تعويض أو اعترافٍ بوجودهم. وفي الوقت نفسه، سارعت حكومة النظام إلى تسويق الأرض كمشروع استثماري، لكن العقوبات الاقتصادية وفساد النظام حالا دون تنفيذ أي مشروع حقيقي. بقي وادي الجوز أرضاً جرداء، تنتظر اللحظة المناسبة لتدخل دائرة المضاربات العقارية.

بعد سقوط نظام الأسد، كان من المفترض أن تشهد سوريا مرحلةً جديدةً تقوم على العدالة الانتقالية وإعادة الحقوق إلى أصحابها. لكن ما حدث كان العكس تماماً. ففي آب/أغسطس ٢٠٢٥، وُقعت مذكرات تفاهم بين الحكومة الانتقالية ومستثمرين لتنفيذ مشروع «حي الياسمين» على أنقاض وادي الجوز، دون أي مراعاةٍ لحقوق السكان الأصليين. المشروع، الذي يضم ٢٦٠٠ وحدة سكنية فاخرة، لم يُطرح للمنافسة العلنية، ولم يُجرَ أي حوار مع النازحين الذين ما زالوا يعيشون في الخيام. بل إن اسم «وادي الجوز» نفسه سيُستبدل بـ»الياسمين»، في محاولةٍ لمحو الذاكرة الجماعية للمكان وتزيين الواقع بطلاءٍ من الرفاهية الزائفة.

المستثمرون يتحدثون عن «إشراك أهل حماة»، لكن من هم هؤلاء «الأهل»؟ هل هم العائلات الثرية التي ستشتري الشقق الفاخرة؟ أم هم الفقراء الذين هُجروا قسراً ولم يُسمح لهم حتى بالمطالبة بحقوقهم؟ الواضح أن المشروع يستهدف تحقيق أرباح سريعة، بينما يُهمش ضحايا التهجير الذين لم يُعترف بهم كأصحاب حقٍ في الأرض التي عاشوا عليها لعقود.

المأساة لا تقتصر على وادي الجوز، بل تمتد إلى عشرات الأحياء المماثلة في مختلف المدن السورية. فبعد سنوات الحرب، تحتاج سوريا إلى حلول جذرية لأزمة السكن، لكن هذه الحلول يجب أن تقوم على العدالة، لا على الإقصاء. المشاريع الفاخرة مثل «حي الياسمين» لن تحل مشكلة السكن العشوائي، بل ستزيد الفجوة الطبقية، وتكرس نظاماً يقوم على تهميش الفقراء وإقصائهم من المدن.

الحل لا يكمن في إعادة إنتاج سياسات النظام السابق، بل في وضع إستراتيجية سكنية عادلة تبدأ بالاعتراف بحقوق النازحين، وضمان مشاركتهم في أي مشروع تطوير. يجب أن تُدرس كل حالة على حدة، مع مراعاة الظروف القانونية والاجتماعية للسكان، وليس فقط المصالح الاستثمارية. كما أن على الدولة أن تضع ضوابط صارمة لمنع المضاربات العقارية، وتضمن أن تكون المشاريع الجديدة مخصصةً لذوي الدخل المحدود، وليس للأثرياء فقط.

قصة وادي الجوز ليست مجرد قصة هدمٍ وإعادة بناء، بل هي قصة صراعٍ بين الذاكرة والنسيان، بين العدالة والاستغلال. فالإعمار الحقيقي لا يعني فقط إقامة أبنية جديدة، بل يعني أيضاً إعادة الاعتبار للضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. إذا لم تُفتح ملفات السكن العشوائي والمشاعات بشفافية، وإذا لم يُعترف بحقوق السكان الأصليين، فستتحول مشاريع الإعمار إلى غطاءٍ لمزيدٍ من الظلم.

اليوم، يقف وادي الجوز شاهداً على غياب العدالة الانتقالية في سوريا. فبدلاً من أن يكون نموذجاً للمصالحة وإعادة الإعمار، أصبح نموذجاً لاستمرار سياسات الإقصاء. وإذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة لتصحيح المسار، فسيظل هذا الحي، وغيره من الأحياء المماثلة، جرحاً مفتوحاً في جسد المدينة، يذكرنا بأن الإعمار دون عدالة هو مجرد وهم آخر في سلسلة الأوهام التي عاشها السوريون لعقود.